الانتخابات والوجاهة في إيران

تحليل الاقتراع التشريعي لسنة 2016 في أربع دوائر

فاريبا عدلخاه

CERI-Sciences Po

مترجم عن الفرنسية. صدرت النخسة الأصلية ضمن دراسات السيري (عدد230، ماي 2017). تنشر هذه الترجمة بموافقة مركز الدراسات والأبحاث الدولية.

Traduit du français. La version originale "Elections et notabilité en Iran. Une analyse du scrutin législatif de 2016 dans quatre circonscriptions" est parue dans : *Les études du CERI*, 230, mai 2017. Cette traduction est publiée avec l'aimable autorisation du CERI.

Sociétés politiques comparées, 48, mai-août 2019
ISSN 2429-1714
Editeur : Fonds d'analyse des sociétés politiques, FASOPO, Paris | http://fasopo.org

Citer l'article : Fariba Adelkhah, «Elections et notabilité en Iran. Une analyse du scrutin législatif de 2016 dans quatre circonscriptions », *Sociétés politiques comparées*, 48, mai/août 2019, http://www.fasopo.org/sites/default/files/varia3_n48.pdf

الانتخابات والوجاهة في إيران. تحليل الاقتراع التشريعي لسنة 2016 في أربع دوائر

ملخص

أصبح الحدث الانتخابي أمرا اعتياديا في إيران. وهو يمكن من التعبير عن التنوع، لا سيما منه الاثني والمذهبي، للمناطق التاريخية في الأقاليم، ويؤشر على الحرفية المتزايدة للحياة السياسية. ومن المفارقة أن ترسيخ هذه الحرفية يدفع بالجمهورية إلى الانطواء حول نظام العائلة، القرابة، الانتماء المحلي وحتى الحي أو المؤانسة التعبدية. وهي مستويات ترسخ الإحساس بالقرب، التضامن والانسجام الذي يحيل على مفهوم العصبية. حسب العبارة الشائعة، أصبحت الجمهورية الإسلامية "جمهورية القرابة". ولا يناقض التطور الصناعي للبلد هذا الثقل حيث إنه يقوم على نسيج من المقاولات العائلية الجد صغيرة. يكشف تحليل الانتخابات التشريعية ل 2016 في أربعة مقاطعات أهمية المسألة العقارية في الحياة السياسية المحلية، والتي تبقى لصيقة بهذه التصورات للوعي المقرون بالخصوصية. هكذا تظهر خطوط استمرار مع العهد القديم بخصوص الوجاهة، وكذا نزاعات زراعية قديمة لم تمحها قطيعة الثورة وتحييها الانتخابات المعاصرة.

Elections et notabilité en Iran. Une analyse du scrutin législatif de 2016 dans quatre circonscriptions

Résumé

En Iran, le fait électoral s'est banalisé. Il permet l'expression de la diversité, notamment ethnique et confessionnelle, des terroirs historiques dans les provinces, et témoigne de la professionnalisation croissante de la vie politique. Paradoxalement, cette professionnalisation replie la république sur l'ordre de la famille, de la parenté, de l'autochtonie, voire du quartier ou de la sociabilité dévotionnelle – autant d'instances instillant un sentiment de proximité, de solidarité, de communion qui renvoie à la fameuse notion d'asabiyat. Selon une expression courante, la République islamique est devenue une «parentocratie» (tâyefehsâlâri). Le développement industriel du pays ne contredit pas cette pesanteur, dans la mesure où il repose sur un tissu de très petites entreprises familiales. L'analyse des élections législatives de 2016 dans quatre circonscriptions révèle l'importance dans la vie politique locale de la question foncière, indissociable de ces différentes consciences particularistes. Des lignes de continuité notabiliaire avec l'ancien régime se dévoilent, ainsi que de vieux conflits agraires que n'a pas effacés la césure révolutionnaire et qu'entretiennent ou ravivent les scrutins contemporains.

Elections and notability in Iran. Analyzing the 2016 legislative vote in four wards

Abstract

Elections have been trivialized in Iran. They allow for the expression of diversity, in particular ethnical and denominational, of historical regional identities, and prove the growing professionalization of political life. Paradoxically, such professionalization withdraws the Republic away into the levels of family, parenthood, autochthony, and even neighborhoods or devotional sociability, which are all institutions that instill a feeling of proximity, solidarity, communion; close to the notion of asabiyat. As the saying goes, the Islamic Republic has become a « parentocracy » (tâyefehsâlâri). The country's industrial development isn't at odds with such ponderousness since it lies on a web of very small family businesses. The analysis of the 2016 legislative elections in four wards reveals how important the issue of property is in political life, indivisible as it is of the various particularistic consciences. The connections with notables are still there, revealing lines of continuity with the old regime as well as longstanding agrarian conflicts that have not been erased by the Revolution and that are being kept alive through contemporary elections.

الكلمات الرئيسية

الانتخابات؛ الحياة السياسية؛ العائلة/القرابة؛ الانتماء المحلي؛ الوجاهة، الملكية العقارية؛ إيران.

Mots-clés

Elections ; vie politique locale ; famille/parenté ; autochtonie ; notabilité ; question foncière ; Iran.

Keywords

Elections; local political life; family/parenthood; autochtony; notability; property; Iran.

مرة أخرى، شكلت حملة الانتخابات الرئاسية لسنة 2017 في إيران، مناسبة لمعاينة المواجهة بين التيارات الكبرى للمشهد السياسي والتي يتم اختزالها بشيء من التعسف، إذا ما استحضرنا طابعها المركب، في تيار الإصلاحيين، تيار إعادة البناء وتيار المحافظين[1]. ومنذ سنة 1979، تم إجراء هذا الاستحقاق المهم للحياة السياسية لأول مرة، في غياب علي أكبر هاشمي رفسنجاني أحد الرجال الرئيسيين في الجمهورية الإسلامية منذ إنشائها والذي وافته المنية بداية السنة، حيث يعتبر ذلك على المستوى الرمزي، طي صفحة من تجربة الحكم.

ومن أصل 1636 مرشحا منهم 137 من النساء، لم يحتفظ *مجلس صيانة الدستور* سوى بستة أسماء: *حسن روحاني*، الرئيس المنتهية ولايته (*تيار رفسنجاني*)؛ نائبه *إسحاق جاهنجيري* (*تيار إعادة البناء*) والذي يعتبر ترشيحه مجرد غطاء الهدف منه هو تحويل الأصوات التي قد يحصل عليها في الدور الأول إلى *روحاني*، وأن كانت فرضية أن يتفوق على هذا الأخير واردة؛ *محمد باقر قاليباف* (من *المحافظين المستقلين*)، عمدة *طهران* وضابط سابق في *الحرس الثوري* والمحرر لـ*خورمشهر* سنة 1982؛ *سيد مصطفى هاشمي طبا* (*تيار إعادة البناء*)، وزير سابق للصناعة؛ *سيد مصطفى ميرسليم* (*محافظ*)، وزير سابق للثقافة، ذو توجه *موتلفه* ومقرب من *المرشد الأعلى للثورة*؛ *سيد إبراهيم رئيسي* (*محافظ*)، عضو *جمعية رجال الدين المحاربين* (*مجمع روحانيون مبارز*) وهو أيضا مقرب من *مرشد الثورة* والمسؤول، منذ 2016، على إحدى أكبر التنظيمات الدينية (*آستان قدس*) القوية بفضل الخمسة عشر بل العشرين مليون من أتباعها الذين يحجون سنويا لضريح الإمام الثامن، والتي لا تشمل سيطرتها الاقتصادية مدينة *مشهد* فحسب حيث تتعداها إلى *خراسان* بل إلى *خراسان* الكبرى المتواجدة خارج حدود *إيران*، هذا بالإضافة إلى كونها جد نشيطة في الخليج والعراق.

لقد كان الحدث الأبرز الذي طبع فترة ما قبل الحملة الانتخابية هو نية الرئيس السابق محمود *أحمدي نجاد*، في الترشح وذلك على الرغم من موقف *مرشد الثورة*. لم يكن مفاجئا أن يتم استبعاد هذا الترشيح من طرف *مجلس صيانة الدستور*، غير أن الهدف من ورائه قد يشكل في حد ذاته حدثا مميزا بمثابة تذكير من صاحبه بوزنه وضرورة التعامل معه. وقد أكد مسلسل إجراء الحملة الانتخابية تحت إشراف *المجلس التنفيذي المركزي للانتخابات*، على الطابع الاحترافي والمهني للحياة السياسية *بالجمهورية الاسلامية الايرانية*، وهو ما يشهد به تنظيم النقاشات المتلفزة بين المرشحين والتي خضعت فيها تدخلات المتنافسين لشروط صارمة التي منها تحديد المدة الزمنية لكل فئة من المتدخلين[2].

لقد تركز الانتباه بشكل طبيعي على البعد الوطني والدولي لهذا الاستحقاق. ولكن الشيء الأساسي ربما لا يكمن هنا. فالانتخابات الرئاسية رافقتها انتخابات بلدية، وهي أكثر انفتاحًا لكونها تنفلت من صلاحيات *مجلس صيانة الدستور*[3]. ويحفل تحليل هذه الأخيرة عبر مقاربة "من الأسفل" على مستوى الدوائر الانتخابية بالمقاطعات، بالعديد من الدروس حول أوجه الاستمرارية الكامنة في القطيعة الثورية لسنة 1979 وحول الرهانات الحقيقية لهذه الاستشارات، على الصعيد المحلي. ويكشف هذا التحليل عن وجه آخر *للجمهورية الإسلامية* كما سنرى ذلك عبر دراسة مسلسل إجراء الانتخابات التشريعية لسنة 2016.

عندما يصير الحدث الانتخابي شأنا اعتياديا

أصبحت الواقعة الانتخابية في *إيران*، شيئا مألوفا تتم معاينته في الحياة اليومية تقريبا. إنها توشك أن تهم جميع المؤسسات الاجتماعية: النقابات (أو التنظيمات الحرفية) في البازار، ونقابات المهن الحرة، جمعيات المجتمع المدني، تمثيلية أولياء أمور الطلاب واالطلاب أنفسهم داخل المؤسسات الدراسية، مجالس المساجد، أو حتى أثناء اختيار ممثلي المودعين ضحايا انهيار مصرفي. وفي وسائل المواصلات بين المدن، ليس من النادر أن يعهد السائق إلى الركاب

---

[1] انظر الملحق، حول التوجهات الفصائلية الايرانية سنة 2016.

[2] حسب المادة 31 من القانون المتعلق بالانتخابات الرئاسية لسنة 1982، فإن تنظيم هذه الأخيرة يتم من طرف وزير الداخلية، وتحت إشراف مجلس تنفيذي مركزي للانتخابات. ويتشكل هذا المجلس من سبع شخصيات تعرف بـ"الموثوقة"، تنتمي إلى مجالات الثقافة، الاقتصاد، المجتمع أو السياسة. وينضاف إليها أربع شخصيات بديلة. كما يضم المجلس في عضويته أيضا وزير الداخلية نفسه، وأحد أعضاء مكتب البرلمان (دون أن يحق له التصويت)، والنائب العام، ووزير الاستخبارات. وعلى سبيل المثال، فإن هذا المجلس، وبعد التشاور مع مجلس صيانة الدستور، هو من قرر تأجيل إجراء لانتخابات الرئاسية لسنة 2017، لمدة ستة وعشرين يومًا، مقارنة بالاقتراعات السابقة، وذلك مراعاة لشهر رمضان. وتبعا للمادة 62 من القانون نفسه، لجنة تقييم الدعاية الانتخابية هي التي تضمن الوصول العادل للمرشحين إلى وسائل الإعلام العامة. وتتألف هذه اللجنة من خمسة أعضاء : النائب العام أو ممثله؛ وزير الداخلية أو ممثله، عضو من مجلس الإشراف على الأنشطة المرتبطة بصوت وصورة الجمهورية الاسلامية، الإذاعة والتلفزيون العمومي (وقد أنشئ هذا المجلس وفقًا للمادة 175 من الدستور ويضم هو نفسه ستة أعضاء : اثنان يعينهم رئيس... ، اثنان من طرف البرلمان، واثنان من قبل وزارة العدل)؛ عضو في المجلس التنفيذي المركزي للانتخابات؛ رئيس صوت وصورة الجمهورية الاسلامية، أو ممثله. بخصوص مسلسل إضفاء الاحترافية على الحياة السياسية، انظر مقال:

F. Adelkhah, « La professionnalisation de la vie politique », *Questions internationales*, n° 77, janvier-février 2016, pp. 56-63.

أنظر الرابط التالي، بخصوص النقاشات التلفزية:

http://www.aparat.com/v/dUC7p

[3] يحظى مجلس صيانة الدستور بدعم من جميع مؤسسات الجمهورية لممارسة صلاحياته المرتبطة بالاستحقاقات الانتخابية. وباستثناء مجال الانتخابات البلدية، فهو يشرف على انتخابات كل من مجلس الخبراء، ورئيسي الجمهورية والبرلمان، وكذلك عمليات الاستفتاء.

بالتصويت لاختيار برمجة الأفلام المذاعة أثناء الرحلة. لقد أصبح الانتخاب بحق، إجراءا لامناص منه في التمثيل والاختيار والقرار اليومي، ولا يعد قطعا مسألة شكلية. إن المنافسة حقيقية حتى عندما يتعلق الأمر بمشاركة السلطة السياسية فيها. فخلال سنة 2015 على سبيل المثال، أسفرت عملية تحديد أعضاء غرفة الصناعة والتجارة لـ*طهران* عن مواجهة ساخنة بين الأعضاء المعيّنين من قبل الدولة والأعضاء المنتخبين من طرف مجتمع الأعمال، انتهت باستقالة رئيس الغرفة وانتخاب عضو مقرب من *محمد نهاونديان*، المستشار الاقتصادي الحالي لمكتب *رئاسة الجمهورية*. ناهيك عن الصدام والانقسام بين الفاعلين الاقتصاديين أنفسهم تبعا لاختلاف مصالحهم وولاءاتهم الفصائلية. وقد ارتفع عدد المرشحين لهذا الاستحقاق بنسبة 63% مقارنة مع السابق وعرفت المشاركة في الانتخابات المهنية لنفس السنة، على المستوى الوطني، زيادة بمعدل 30%[4].

ومع ذلك، وبالنظر إلى الطابع الدراماتيكي الذي يسمها في بعض الأحيان، فإن الانتخابات تعد لحظة لتعميق الأواصر الوطنية التي تجمع على مستوى نفس الإيقاع السياسي مجمل المحافظات والفئات الاجتماعية، وذلك على غرار الأحداث الرياضية الكبرى. إنها تمثل عنصرا للتمايز والفخر الوطني مقارنة بمحيط إقليمي لا يوليها أي اهتمام يذكر بل ويعارضها من حيث المبدأ. ومن الجدير بالملاحظة أن الانتخابات تدمج المهمشين من النظام، مثل ساكنة المناطق الحدودية، النساء، الشباب وحتى الجالية في المهجر.

هكذا، وفي كل اقتراع منذ فترات انتداب *محمد خاتمي*، لا يسع المرء إلا الإشارة إلى كتلة المصوتين لأول مرة والذين يناهز عددهم على سبيل المثال في 21 فبراير 2016، زهاء 3 ملايين ناخبا (من ضمنهم 400000 قاطن بـ*طهران* و268000 بمحافظة *خراسان الرضوية* التي تتخذ من *مشهد* عاصمة لها). وعلى الرغم من التباطؤ الديموغرافي الملحوظ منذ سنوات التسعينيات، فإن الهيئة الناخبة استمرت في الارتفاع، في الوقت الذي يلقى فيه موضوع "الشباب" رواجا مهما على الرغم من كونه لا يتمتع سوى بأهمية سياسية وسوسيولوجية نسبية في فهم النتائج الانتخابية.

وفي سياق مأسسة *الجمهورية الإسلامية*، ترافقت المسحة الاعتيادية للواقعة الانتخابية مع جملة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية الحقيقية، والتي تتجاوز الدائرة السياسية لوحدها. وتتجسد المفارقة في كونها تهدد بتشظي البنيان المؤسسي الذي تم تصميمه في 1979، من أجل بلد يبلغ عدد سكانه حوالي 40 مليون نسمة من ضمنهم عشرون مليون ناخب. في فبراير 2016، ضمت إيران 54915024 ناخبًا، أو بالأحرى مواطنا من شأنه التصويت، لأن البلد لا يقيم لوائح انتخابية (السن القانوني للتصويت تم تحديده حاليا في 18 سنة[5])، لإجمالي عدد ساكنة تقارب 80 مليون نسمة. لقد ارتفع عدد المرشحين للانتخابات الرئاسية والتشريعية بشكل مهول، بحيث انتقل من 3694 في 1980 إلى 12072 في فبراير 2016 بالنسبة للتشريعيات، ومن 124 في 1980 إلى 686 في 2012 بالنسبة للرئاسيات، وإلى غاية 1636 مرشحا هذه السنة. ويبدو *مجلس صيانة الدستور* عاجزا عن معالجة هذا الكم الهائل من ملفات الترشيح من أجل الموافقة عليها (انظر الجدولان 1 و 2). وهذا ما أراد أن يعبر عنه *نجاة الله ابراهيميان*، أحد الأعضاء الستة القانونيين بالمجلس من غير رجال الدين والناطق الرسمي باسم المؤسسة، عندما هدد بالاستقالة منها 41 يوما قبل إجراء الانتخابات التشريعية الأخيرة في 2016، وذلك لعدم القدرة على التعامل مع هذه الوضعية. وقد قوبلت هذه الاستقالة بالرفض قبيل الانتخابات ثم قبلت بعد ذلك. وقد أشار بهذا الخصوص إلى استحالة معالجة نحو ستة آلاف طعن مقدم من طرف المرشحين الراسبين وذلك في غضون العشرين يوما التي يقرها القانون. وحتى لو تعلق الأمر بألف طعن فلن يغير ذلك من طبيعة المشكل. فبحسب *نجاة الله ابراهيميان*، وحدها مراجعة القانون الانتخابي من شأنها حلحلة هذا الاختناق. هذا في حين أن مبادرة سن القوانين ليست من صلاحيات *مجلس صيانة الدستور*، بل من مسؤوليات السلطة التنفيذية والبرلمان[6].

ومن جهة أخرى، تشكل الانتخابات دليلا ساطعا على تواري الفاعلين الثوريين وصعود جيل سياسي جديد. ومن الغريب أن يحف الصمت في الغالب هذه النقطة أثناء النقاش المتكرر حول *الجمهورية الإسلامية* والذي يسلط الضوء على الفعاليات الثابتة (*مرشد الثورة*، *مجلس صيانة الدستور*، *الحرس الثوري*). إن طول العمر السياسي للقادة الرئيسيين، بدءا من *علي خامنئي*، يعزز الشعور بالديمومة. لكن دور المؤسسات المذكورة تطوّر بعمق مع مرور الوقت.

---

[4] http: //www.magiran.com/npview.asp?ID=3105606 ; http: //www.bbc.com/persian/business/2015/03/150310_l12_chamber_of_commerce_election_first_result

[5] تم تحديد عمر النضج السياسي من قبل المجلس الثوري في 16 عامًا بعد قيام الثورة، بينما حدده البرلمان في 15 عاما وذلك في سنة 1981. وفي 1999، تمت إعادة اعتماده في 16 عامًا لينخفض بعدها إلى 15 في 2000؛ وفي سنة 2006 سيتم تعديله مجددا ليتوافق مع النموذج المعمول به عالميا، أي 18 عاما. وفي السنة الموالية، أراد محمود أحمدي نجاد تقليصه إلى 15 عامًا، لكن البرلمان رفض ذلك.

[6] http://www.asriran.com/fa/news/454532

جدول 1: عدد المترشحين ونسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية 1980–2016

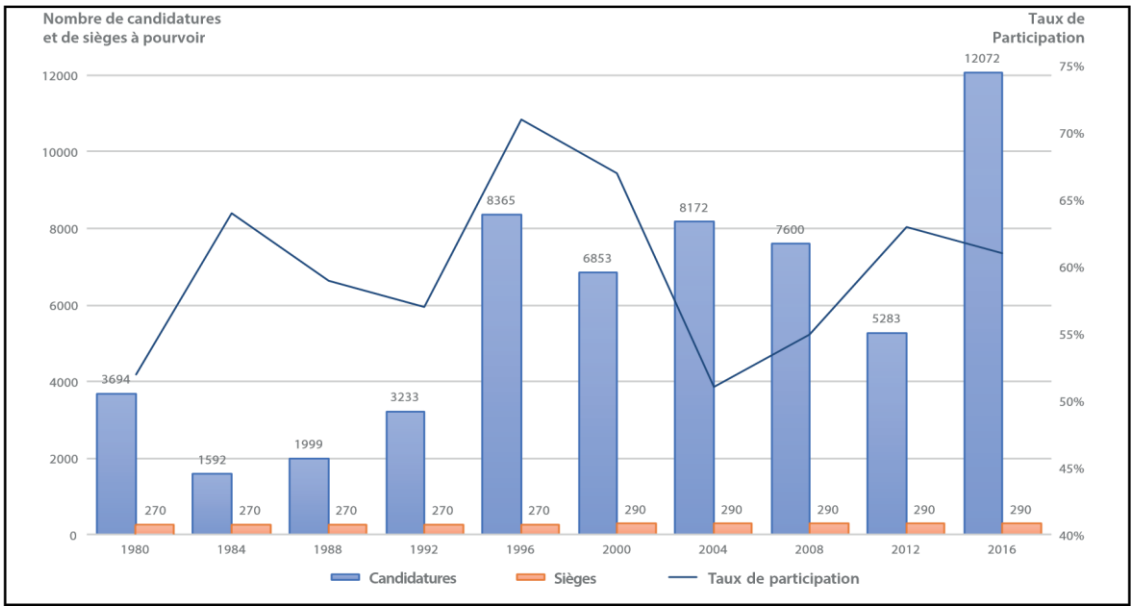

جدول 2: عدد الترشيحات التي تم الغاؤها من طرف مجلس صيانة الدستور

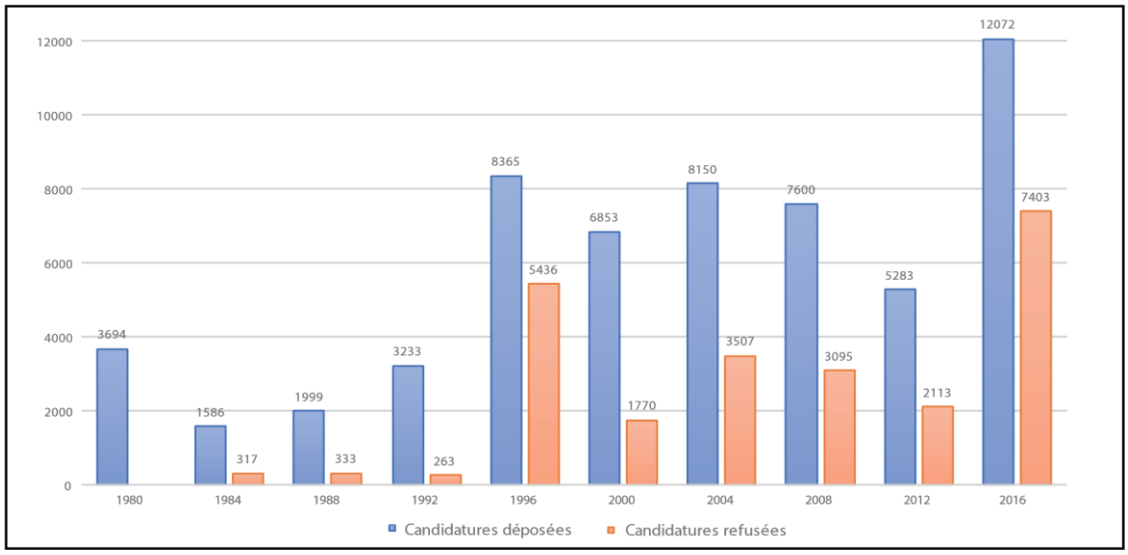

ويبدو أن لحظة خلافة الآباء المؤسسين للجمهورية، قد حانت فعليا كما أشَّرت عليه مؤخرًا وفاة *آية الله عبد الكريم موسوي أردبيلي* رئيس كل من *المحكمة العليا* و*جامعة مفيد* في *قم*، بتاريخ 23 نوفمبر 2016 وكذا وفاة *علي أكبر هاشمي رفسنجاني* في 8 يناير 2017. وعلى سبيل المثال، فإن *واعظ طبسى* مدير *الاستان قدس* منذ 1979، ، والذي مر حدث رحيله بالخارج مرور الكرام (4 مارس 2015)، قد وضع في دائرة الضوء رحيل مجموعة من الأشخاص الأربعينيين الذين تزامنت مراحل طفولتهم أو مراهقتهم مع سنوات الحرب ضد العراق. إنهم بحق أبناء الثورة والجمهورية، ولكنهم يجسدون وجها جديدا لهما.

في الآن ذاته، تتأتى قوة النظام من التجديد الديموغرافي لنخبه واستقرار طبقته الحاكمة عبر إعادة إنتاج العائلات والاستقطاب وعبر آلية الإدماج الانتخابي. ولا يخلو هذا المسلسل المزدوج من توترات بين "أبناء الأسياد"، المستفيدين من الجمهورية، والذين يجسدهم أبناء واعظ *طبسى* وآخرون، وبين المستضعفين الذين هم في نظر البعض، من دفع في الغالب ثمن الثورة والحرب، ولكن تم إبعادهم غالبا عن التمتع بفوائدها. ومن صفوف هذه الفئة الأخيرة

كثيرا ما يتم تجنيد *الباسيج* (انظر أسفله)، وهم جسم اجتماعي لا يخلو من الإحالة على نوع من *الفتوات*[7] الجمهورية، بل الثورية، والذي يتأسس على نوع من التعايش الاجتماعي بالحي الشبيه إلى حد كبير بمثيله داخل *الهيات*[8] في الحقل الديني أو داخل *الدوريه*[9] في المجال الفكري والذي نعاين تناميه المتزايد.

الباسيج

ارتبط هذا الجسم الاجتماعي في بداية الأمر بجيش المتطوعين الذين استجابوا لدعوة *مرشد الثورة* وذهبوا للقتال على جبهة الحرب الإيرانية العراقية (1980-1988). ويشير هذا المصطلح اليوم إلى هيئة مدنية غير رسمية تعتبر نفسها في خدمة الجمهورية، وتجمع الشباب أو من هم دون ذلك، كما تضم جميع الفئات المهنية (من طلاب الثانويات إلى أعضاء النقابات، مرورا بالجامعيين ومؤسسات الدولة)، والذين يتمايزون من خلال ولائهم لنظام *ولاية الفقيه*، أي من خلال المكانة المركزية *لمرشد الثورة* في مقابل مؤسسة الحكومة، "(*دولت*)" . ويسير النشاط النضالي لهذه الهيئة جنبًا إلى جنب مع الصعوبات التي تلاقيها الجمهورية الإسلامية من أجل دمج أعضائها في المؤسسات. بعد العديد من المنعطفات، يخضع هؤلاء الأعضاء اليوم إلى *الحرس الثوري*. ويفضلون النأي بأنفسهم عن أي انتماء فصائلي بهدف إبراز استقلالهم واستقلاليتهم الفكرية والتعبير الحصري عن ولائهم المطلق *للمرشد*. مع ذلك، وعلى الرغم من مسلسل إضفاء الطابع البرجوازي عليهم، وبدون شك بسببه، تبدو انتقاداتهم أكثر فأكثر حدة اتجاه الكوادر الجمهورية الذين لا يتوانون عن نعتهم بالأرستقراطيين، الفاسدين وأبناء أسياد (وهي إشارة إلى الجيل الثاني أو الثالث من الثوريين الذين يستفيدون من إنجازات آبائهم)، كما يعيبون عليهم التنكر للأخلاق الثورية، ولقضية الشهداء والمفهوم النبيل للخدمة.

وكنتيجة لذلك فإن الطبقة الحاكمة ليست متجانسة وتساهم الانتخابات، عبر طابعها التنافسي في تجزئتها. وتعبر هذه الطبقة عن نفسها في شكل خصوصيات ذات طابع محلي، إثني، فئوي أو حتى تنظيمي والتي ساهمت الحرب كثيرا في بلورتها عبر تنظيم وتعبئة *الباسيج* والاحتفاء باستشهاد عدد كبير منهم على مستوى هذه الهيئات. لكن الفرق الكبير مقارنة ببدايات الجمهورية، يتجسد في مأسسة التعبير عن هذه الخصوصيات. بينما سادت، في بداية الثمانينات، الانتفاضات أو الكفاح المسلح والإرهاب وذلك على الرغم من كون الناطقين باللغة التركية في *أذربيجان*، والسنة في *بلوشستان*، شكلوا دائما بؤرا محتملة للمعارضة، أكثر بكثير من *الأكراد*، *التركمان* او *العرب*.

ومنذ البداية، تميزت النخبة الثورية بتنوعها، إن لم يكن بطابعها المحلي، والتي أخفت بوثقتها الإيديولوجية والاسطوغرافية في أنماط القومية والجهاد ضد الغزاة العراقيين. احتلت بعض الوجوه الوطنية الكبرى صدارة المشهد: *مرتضى مطهري*، *مهدي بازركان*، *آية الله تاليغاني*، ناهيك عن *آية الله الخميني* نفسه أو بعض الشباب الراديكاليين، من سكان المدن و المنفصلين عن المحافظات، مثل *معصومة ابتكار*، *إبراهيم أصغرزادة* أو *عباس عبدي*، والثلاثة هم من مختطفي الرهائن من سفارة الولايات المتحدة الامريكية. وبالاقتران مع سياسة اقتصادية نيوليبرالية، أدى إضفاء الطابع المهني على الحياة السياسية إلى إعادة موقعة المنظرين المذهبيين للحظة الثورية (*ماكتابي*)، ونقاشاتهم الايديولوجية، في مرتبة تالية. إن الخطاب المتمركس والعالم ثالثي نوعا ما والمرتبط باليسار الإسلامي لسنوات الثمانينات، وكذا الخطاب الاصلاحي لسنوات العقد الأخير من القرن العشرين، والمستوحى إلى حد كبير من كتابات *إرنست لاكلو*، شانتال موف، *يورغان هابرماس* وحتى *ميشيل فوكو*، أصبحت خطابات خافتة وعفا عنها الزمن ماعدا في الصالونات الفكرية. وتحت ستار الصعود القوي ل"الخبراء" (*متخصص*، في مقابل "المذهبيين"، *ماكتابي*)، ابتداء من التسعينيات، تم استبدالها بحساسية هي في الآن ذاته وطنية وشيعية، وبنفس مهدوي[10]، والتي يجسدها عبر صخبه الإعلامي، *محمود أحمدي نجاد*، ونجد هذه الحساسية تتعدى مجرد أتباعه. لقد تكلم مستشاره المقرب، *إسفنديار رحيم مشائي*، بصوت مسموع، وعلى حسابه الخاص، بما يعتقده ويوشوش به كثيرون: بأنه من حيث الجوهر، لا يكفي الحديث عما قدمه الإسلام لإيران، وأنه من الضروري أيضا مراعاة مساهمة إيران بالنسبة للإسلام. إنه بالتالي خطاب بنبرة جد شيعية، لكنه يحيل بشكل أقل على الدائرة الدينية بالمعنى الدقيق، منه إلى نزعة وطنية ثقافية ليست بغريبة عن طبقة رجال الدين التي تولي اهتماما أكبر للانقسام المذهبي لسنة 680 الذي تجسده معركة كربلاء، ولكنها تقوم بتعريف نفسها بالمقارنة مع مرجعيات ثيولوجية وقانونية أخرى وبالحفاظ على أخذ مسافة إزاء الدائرة السياسية وكذا الجمهورية ولو بصبغتها الاسلامية. والحالة هذه، لا يتعلق الأمر بالتزام السكينة، كما قد يعتقد المرء، ولكن بشيء أقرب إلى طائفة "عمل الرب" داخل الكنيسة الكاثوليكية،

[7] يتعلق الامر بميثاق أخلاقي لمجموعة من الرفقاء الفرسان، الجوانمرد. وهو تحيل أيضا على أخلاقيات المفهوم النبيل للخدمة وتتأتى من التضحية بالنفس، وإغاثة الفقراء، الأيتام والضعفاء.

[8] كلمة *هيات* تعني حرفيا "اللجنة" وتشير إلى الاجتماعات الدينية المخصصة للرجال.

[9] يتعلق الامر بحلقيات للقاء بين الأقران. ويشير هذا المصطلح الى نوع من التساكن الاجتماعي بين مجموعات مهيكلة أو غير مهيكلة، كما تحيل إلى شكل نشيط من العضوية والولاء داخل مجموعة من دوائر العلاقات الودية أو المهنية.

[10] يقوم اعتقاد وقناعة أنصار المهدوية على الإيمان بعودة الإمام الثاني عشر، الذي يعتبرونه الوحيد القادر على إقامة العدل ومحاربة الفساد.

والذي يتموقع كاستمرارية لتنظيم الحجتيه لسنوات الخمسينيات ويتمايز عنه في الآن ذاته بتنازعات سياسية وجيلية[11]. لا يتعلق الأمر بنزعة تقليدانية ولا حتى محافظة، على اعتبار أن هذا التوجه قد طور أشكالا دينية جديدة، مثل الإنشاد الدعوي، الذي يمتهنه *حجة الإسلام*[12] *غلامرضا قاسميان*، داعية "الجهاد الاجتماعي" أو "جهاد الطيبوبة" (*جهاد مهرباني*)[13]. ويعد *حجة الاسلام علي رضا بناهيان*، الوجه الأشهر لهذا التيار المتمركز كثيرا في *مشهد* وقم. ويتم استقطاب أتباع هذا التوجه من ضمن المريدين ذوي التربية والتعليم الجيدين وتحديدا من الاوساط الجامعية، مثل جامعتي *صنعتي شريف* و*علم وصنعت*، مدرسة *محمود أحمدي نجاد*. وبشكل أكثر دقة من ضمن فئة المهندسين.

وفي هذا السياق، فإن إضفاء الطابع الاحترافي على الحياة السياسية يعمل على انطواء الجمهورية على نظام العائلة، والقرابة (*تيره وطايفه*)، والمنطقة (*ماحلي*)، والانتماء المحلي (*بوميجاراي*)، بل وعلى نظام الحي (*ماحليه*)، والانتماء لنفس النواة الثقافية (*كانون فرهنگي*) والتعبدية (*هيات*). أي للعديد من الهيئات المنتجة للإحساس والشعور بالتقارب والتضامن وبالتجمع، إن لم نقل بالعشيرة والتي تحيل على مصطلح *العصبية*[14] الشهير مع ما ينطوي عليه من معاني الشرف والدفاع عن مصالح وسمعة الجماعة والإخلاص بين أعضائها. ووفقا لتعبير شائع، فقد أصبحت *الجمهورية الإسلامية* بمثابة "نظام حكم مبني على القرابة" (*طايفه سالاري*). وإن التنمية الصناعية الملحوظة في البلد منذ التحرير الاقتصادي لسنوات التسعينيات، لا تتعارض مطلقا مع هذا الثقل على اعتبار أنها، وكما يشير إليه *تيري كوفيل*، تستند بالأساس على نسيج من المقاولات العائلية الصغيرة جدا، و غالبا في ظل الافتقار إلى رأسمال خاص ناهيك أيضا عن الرغبة في تجنب مخاطر المصادرة الناتجة عن التشريع المتعلق بالإثراء غير المشروع. والتي تشكل خطرا قائما باستمرار بسبب التأميمات الثورية ونزع الملكية لفائدة القطاع شبه العام. إن هذه المقاولات تحوي أقل من عشرة أجراء وهو ما يمكن من تخفيف من وطأة التبعات في حالة المصاعب أو الإفلاس، وكذا من زيادة منسوب الثقة، وذلك ما يعد ميزة مقارنة من المفترض أن توفرها أواصر القرابة[15].

ونتيجة لذلك، فإن الحياة السياسية وبالأخص الحياة الانتخابية، تبدو أكثر فأكثر التصاقا بالقضية الكبرى لمختلف أشكال الانتماء الخاص، وتحديدا لمسألة حيازة الأراضي مع ما تتضمنه من تحالفات أسرية/قرابية وكذا من استمرارية وديمومة أو انبعاث المطالب أو النزاعات السابقة على فترة القطيعة الثورية لسنة 1979. وتحيل مسألة حيازة الأراضي هذه على سلسلة من الأحداث السياسية المعقدة والتي تظل إلى اليوم عصية على فك رموزها. وبمنتهى التبسيط، يمكن الانطلاق من الفكرة التي بمقتضاها أن الأراضي وإلى غاية أوائل الستينيات، كانت بيد مجموعة من العائلات، من الذين يتم نعتهم في تراث اليسار –دون أن يحيل ذلك على مفهوم "الارستقراطية"– ب"الفيوداليين" والذين كانت طبقة رجال الدين الكبار من ضمنهم على اعتبار أن هؤلاء المتدينين الكبار كانوا عموما منحدرين مما يسمى بالعائلات الكبرى أو محميين من طرفها . بالإضافة إلى ذلك يتوجب مراعاة خصوصيات حقوق استعمال المياه في نظام الري الباطني (*قناة*) أو في تدبير الآبار وحقوق الرعي في المحيط القبلي ولدى الرحل، وقوانين الأملاك المحبسة (*الوقف*) وكذا طابع الاستغلال جد المفرط للأراضي[16]. ففي سنة 1962، أدى الإصلاح الزراعي للثورة البيضاء والمعتمد تحت ضغط إدارة كينيدي، إلى عمليات لمصادرة وإعادة توزيع الأراضي التي لم تشمل بشكل مباشر الأملاك الوقفية لرجال الدين، ولكنها منحتهم الفرصة لأخذ زمام المبادرة، باسم القانون الإسلامي لحماية الملكية، وللتصدي لما كان يتم النظر إليه كاستيلاء غير شرعي من وجهة النظر الدينية. وفي هذا السياق بالضبط، جرى اعتقال ونفي *آية الله الخميني*، بعيد موجة من التمردات في مدينتي *قم* و*طهران*، أواخر ربيع 1963. لقد زادت ثورة 1979 من تعقيد الوضع. فمن جهة أولى، سعى اليسار الإسلامي لتحقيق الإصلاح الزراعي الخاص به والذي ووجه بمعارضة اليمين المحافظ، بل إنه سهل صعوده الانتخابي، وبالتالي تلاشى الإصلاح الزراعي لما بعد الثورة سريعا. ومن جهة ثانية، صادر النظام الجديد أملاك النخبة الملكية، وهي الاملاك التي مازال وضعها إلى حدود اليوم يثير مشكلا من الناحية الدينية: بالنسبة لأي مؤمن، فإن حيازة مِلك معين تم الاستيلاء عليه هو شيء يستوجب التنديد، بل وينسحب نفس الحكم على الصلاة فوقه، وهو ما لا

---

[11] منظمة الحجتيه، التي أنشأت في سنوات الخمسينيات بهدف محاربة البهائية، تم حلها بطلب من الإمام الخميني، في السنوات الأولى للجمهورية. وكانت هذه المنظمة تهدف إلى التوفيق بين التصوف والبراغماتية العقلانية الحديثة. كما أنها كانت متجذرة في أوساط البازار. انظر بهذا الخصوص:

A. Vali, S. Zubaida, « Factionalism and political discourse in the Islamic Republic of Iran : The case of the Hujjatiyeh Society », *Economy and Society*, 14 (2), 1985, pp. 139-173 ; C. Verleuw, « L'Association hojjatiyye mahdaviyya », in B. Badie, R. Santucci (dir.), *Contestations en pays islamiques*, Paris, CHEAM, 1987, Vol. II, pp. 81-117.

[12] حجة الاسلام هي الدرجة الممنوحة للطلبة في نهاية السلك المتوسط بالمدارس الدينية.

[13] http://www.farsnews.com/printable.php?nn=13951012000941

[14] يحيل مصطلح العصبية، المستخدم من طرف الفيلسوف العربي للقرن الوسيط، ابن خلدون، على التضامن الاجتماعي مع التركيز على الوحدة والوعي الجماعي والتماسك الاجتماعي.

[15] أتوجه بالشكر إلى تيري كوفيل لأنه أثار انتباهي إلى هذه النقطة.

[16] A. Najmabadi, *Land Reform and Social Change in Iran*, Salt Lake City, University of Utah Press, 1987;
A. K. S. Lambton, *Landlord and Peasant in Persia*, Londres, Oxford University Press, 1953 et *The Persian LandReform. 1962-1966*, Oxford, Clarendon Press, 1969.

يشكل مزاحا في مدينة مقدسة مثل مشهد[17]. من جهة ثالثة، أدت الضجة الكبيرة المصاحبة للثورة وللسنوات التي تلتها، إلى تعدد عمليات إعادة التفاوض أو المراجعة التي همت المقتضيات الخاصة بالأراضي. ففي مدينة *سرخس* على سبيل المثال، حافظت منظمة *الاستان قدس* لنفسها، بعد الثورة، على 400000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة والتي تسلمتها سنة 1936، وذلك في مقابل الأراضي التي كانت تملكها في *طهران* ويطالب بها *رضا شاه*، وهذا في الوقت التي استعادت فيه هذه الأملاك الأخيرة في سنة 1984[18]. ولم ينطل ذلك على الفلاحين ذوي الحقوق الذين احتجوا على احتفاظ المؤسسة بأراضيهم، وذلك بالاعتماد المكثف على المظاهرات ورفع القضايا أمام المحاكم. ومن ثم فإن تاريخ الوعاء العقاري لأراضي الثورة لم ينته بعد.

وهكذا، تعرض وزير العدل *صادق لاريجاني*، لهجوم شديد في خريف سنة 2016 ، وذلك بسبب الغموض في تدبيره للحسابات المصرفية الستين الموضوعة تحت إدارته. ويستحقّ تاريخ هذه الحسابات أن يُروى لأنه يكشف عن تاريخ الجمهورية. ففي أعقاب الثورة، تم فتح هذه الحسابات لجمع الأموال التي تم تحصيلها من طرف الجمارك أو الشرطة. وهي تتأتى في المقام الأول من أموال المخدرات التي ازدهرت المتاجرة بها في ظل النظام القديم، ولكن أيضا من عمليات محاربة الغش أو الانشطة التجارية المحظورة، والتملك غير المشروع أو الاختلاسات وغيرها من العمليات المالية المشبوهة. ونجد من ضمن متحصلات الاملاك المكتسبة بطرق غير مشروعة، العديد من الممتلكات العقارية وغير المنقولة التي عهد بها إلى جملة من المؤسسات الجمهورية من بينها المؤسسة المعنية بالمحرومين، وأيضا الممتلكات التي تمت إعادة بيعها، لينتهي بها المطاف إلى الحسابات المصرفية المذكورة. في بداية الأمر، كانت النية تتجه إلى وضع تلك الحسابات تحت سلطة ديوان *مرشد الثورة*، ولكن *آية الله الخميني*، ووفاء منه لمفهومه للدولة ، قرر غير ذلك وجعل مقرها في وزارة العدل. وفي سنة 1994، فطن الوزير *آية الله محمد يزدي* إلى أن البنك المركزي لم يكن يدفع مستحقات تلك الحسابات على اعتبار أن الماسك بها شخصية معنوية، وذلك في الوقت الذي عرفت فيه إدارتها مجموعة من الصعوبات في إنجاز مهامها نتيجة لضعف الوسائل والإمكانات المالية والمادية. لذا حصل على الموافقة من المرشد الجديد للثورة *علي خامينائي*، بأن تقوم هذه الحسابات بقبض الفوائد، وهو ما يتطلب تحويلها من طرف البنك المركزي إلى حسابات اسمية باسم وزير العدل بصفته تلك. وبهذا وقع التراكم في المال المتحصل من عوائد مصادرة التهرب الضريبي وعمليات الاختلاس المالي، والتي تكثفت كنتيجة لمسلسل التحرير الاقتصادي. وعلاوة على ذلك فقد تضخم رصيد تلك الحسابات لقاء أموال الكفالات المدفوعة في عمليات التحرير المشروطة للمتهمين. وفي سنة 2016، أعلن عضو التيار الاصلاحي *محمود صادقي*، النائب عن مدينة *طهران* ورئيس لجنة الشفافية والتطهير المالي والاقتصادي في البرلمان، عن استنكاره لكون المصالح البالغة الأهمية لهذه الحسابات المجهولة من طرف العموم، والمقدرة ب5 ملايين يورو شهريا، لم تكن مدرجة في الميزانية[19].

وكمثال آخر، فإن إجراءات التعويض في حالة نزع الملكية، قد تم استخدامها من أجل تسوية النزاعات مع أصحاب الممتلكات السابقين الذين صودرت منهم خلال الثورة، وكذا من أجل جعلها متوافقة مع القانون، وهي الإجراءات التي بفضلها تنتعش جيوش من المحامين تحت إشراف جبهة تنفيذ أوامر الامام (*ستاد اجرای فرمان امام*)، والتي تم إنشائها سنة 1989 من أجل النطق بالأحكام المتعلقة بملفات انتقال الميراث في هذا النوع من الاصول. ومن الجدير بالذكر، أن تاريخ أراضي الجمهورية الإسلامية قد أثار العديد من الإفلاسات، ولكن أيضا العديد من عمليات الإثراء أو ببساطة من تحسين الظروف المعيشية للعديد من الأسر الفقيرة التي استغلت حالة الفوران الثوري من أجل احتلال بعض الأراضي أو البقع التي تتمتع بها، بل وحصلت على شهادات ملكيتها مستوفية لكل الشروط القانونية. وتعد المدن الجديدة في جنوب *طهران*، مثل *إسلامشهر*، من ضمن هذه الحالات. وقد تمت المحافظة عليها من قبل السلطات العامة في أعقاب عمليات التمرد بداية سنوات 1990[20]. في المقابل، فإن المساكن التي جرى احتلالها في سياق الأحداث الثورية، قد تم تحريرها من طرف السلطات، وبشكل خاص في إطار سياسة التقنين الضريبي المعتمدة من طرف عضو تيار إعادة البناء وعمدة *طهران*، *غلام حسين كرباسجي* (1989-1998).

من هنا، فإن انكفاء الجمهورية على النظام المطبوع بالخصوصية لا يمكن فصله عن مسألة الأراضي والتي يتم التعامل معها في إطار من التمفصل بين المدينة والبادية، وفي كنف سياق رباعي من التمدن السريع، من التصنيع، من المضاربة العقارية ومن تكثيف الاستغلال الزراعي. ليس من قبيل المبالغة في شيء،

---

[17] يرفض بعض المؤمنين أداء الصلاة في الساحات الجديدة للضريح، والتي شيدت فوق أراض صودرت بعد الثورة، وعلى سبيل المثال فوق ما يسمى بميدان الجمهورية الإسلامية. بالإضافة لذلك، فإن الحريق والانفجار الذين طالا برج بلاسكو في طهران في أوائل 2017، قد ذكرا البعض أن هذا المبنى قد تمت مصادرته إبان الثورة، وأنه لا يدوم التمتع إلا بالأملاك التي تمت حيازتها بطريقة شرعية.

[18] A. Moghaddari, « Naghsh-e Astan-e qods dar oza-e gozachteh va konouni-ye Sarakhs » (le rôle de l'Astan-e Qods à Sarakhs hier et aujourd'hui), multigr., 1381/2002.

[19] http://www.mashreghnews.ir/fa/news/660914 ; http://aftabnews.ir/fa/news/411901

[20] A. Bayat, *Street Politics. Poor People's Movements in Iran*, New York, Columbia University Press, 1997.

الحديث عن حرب عقارية بين "ملتهمي البقع"، وذلك لتوصيف حرب حول الأراضي التي تشكل أيضا وبلا أدنى شك، معركة بين مجموعة من العائلات أكثر منها تنازعا بين فصائل سياسية. ولنقل بشكل أكثر دقة، أن الحرب الفصائلية في المحافظات، تتشرب معالم حرب العائلات والتي يشكل تملك الأراضي أحد رهاناتها الرئيسية. تعدّ الانتخابات لحظة قوية في هذا التجاذب وخاصة منذ تنظيم الانتخابات البلدية لسنة 1999، والتي تأخر انعقادها لفترة طويلة بالنظر إلى تنصيص دستور 1979 عليها. إن إضفاء الطابع البيروقراطي على *الجمهورية الإسلامية* والمجتمع الإيراني، وهو واقع فعلي سواء في المجال السياسي وفي الحقل الديني أو في الحياة الاقتصادية، وهو مصاحب لمسلسل اضفاء الاحترافية على تلك المجالات، هو انتكاسة لتناقضات المصالح الخاصة والفئوية هذه كما أنه استيعاب وتجاوز لها. لكن ما يجب وضعه جيدا في الحسبان، هو التوجه الفعلي والرهانات الخارجة عن السياسة التي تحفل بها الحياة الانتخابية في إيران المعاصرة. وهذا هو ما سيمكننا من إجراء تحليل سريع للاقتراع التشريعي لسنة 2016 في أربع دوائر انتخابية: دوائر كل من *فريمان*، *تربت جام*، *قزوين* و*كاشان*، والتي فاز فيها، على التوالي، أحد أتباع *أحمدي نجاد* عضو من *تيار إعادة البناء*، أحد *الإصلاحيين* ومرشح من *المحافظين*[21].

الخارطة 1: المقاطعات الأربعة موضوع التحليل

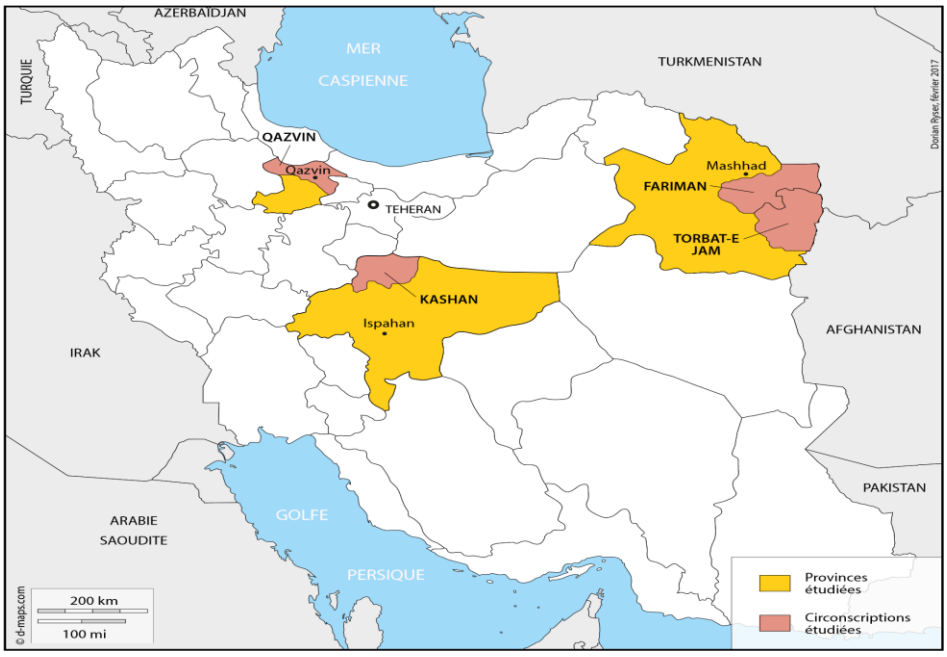

انتخابات 2016 على مستوى المقاطعات

ما يثير الانتباه عبر سير الحملة الانتخابية في كل المقاطعات الأربعة، هو الحضور الخافت لقضايا *الإسلام* أو *الثورة*. الكل ينسب نفسه إليهما بطبيعة الحال، غير أن الأمر على الأغلب لا يعدو أن يكون نغمة قديمة تعزى إلى الهابيتوس أو إلى الإشكالية الشرعية للسياسة بالجمهورية الإسلامية، وهذا أمر عادي في حد ذاته: فالانتخابات في الديموقراطيات الليبيرالية تكرس أيضا خطابا نمطيا. بيد أن المراقب سرعان ما سيلاحظ أن هذا ليس هو المهم، بما أن لا أحد يجادل فيه.

الأمر الأكثر إثارة، هو أن الحمة الانتخابية مرت بشكل متماثل في المقاطعات الأربعة على الرغم من التمايزات السوسيولوجية فيما بينها: نفس اللجوء إلى تكنولوجيات الاعلام والتواصل الحديثة، بدءا بالهواتف المحمولة وشبكات التواصل الاجتماعي. وتعود حصة الأسد بهذا الخصوص إلى تطبيق *تيليغرام*، كما في *طهران* وباقي كبريات الحواضر في البلاد؛ نفس تعبئة الشباب، لا سيما من أجل حماية البيئة والتي أصبحت رهانا أساسيا في البلد؛ نفس الأهمية التي تحظى بها المسألة النسائية والتي رفعت شعارها المعنيات بالأمر أنفسهن داخل الحلبة الانتخابية، حتى وإن كرّ قليلات ممن أعلنّ ترشيحهنّ في نهاية المطاف

[21] يعتمد تحليلي على عمل أنثروبولوجي ميداني وذلك في الدوائر الانتخابية الأربع ما بين 2015 و2016. وقد اشتغلت كثيرا على فاريمان وتربت جام، وهما جهتين أصبحتا مألوفتين بالنسبة لي. في كاشان وقزوين ، جندت شبكة غير رسمية من المتعاونين، الذين بقيت على اتصال معهم خلال مدة الحملة والاقتراع، وابتداءا من ذلك التاريخ. وقد تم تحرير المبحث المتعلق بكاشن بمعية مصطفى مسجدي اراني. بالإضافة إلى الصحافة الوطنية وخاصة المحلية، شكلت المراسلة عبر التليغرام مصدرًا مهمًا، يمكن توصيفه ب"مصدر محايث للفعل" وذلك باعتباره مكانا حيويا للنزال الانتخابي. وقد قيل لي أنه "لولا التليغرام لما كان بمقدورنا فعل أي شيء".

(انظر الجداول 4 و5)؛ نفس تشكيل الجبهات حول المترشحين والمعهود إليها بتنشيط الحملات بما في ذلك موسيقيا؛ ونفس الحرص على تمثيلية مجمل القوى الاجتماعية بدءا برجال الدين ومرورا بالجامعيين وصولا إلى العمال، لكن دونما حضور لافت للمزارعين ولمصالحهم الفئوية (انظر الجداول 3 و4)؛ نفس الدقة في سرد سجل خدمات المترشحين ونفس الهوس بالإحصائيات أيا كان الموضوع؛ نفس مواكب السيارات ونفس المنصات المزخرفة بالملصقات والأعلام؛ نفس المحطات المتعارف عليها التي يمر منها لزوما المترشحين الذين يقيمون تجمعات بالمدارس، الجوامع، الملاعب، قاعات المطاعم أو الأماكن المستأجرة من أجل المناسبة، أو حتى عند بعض الأفراد؛ نفس الحرص أيضا على تعددية التعبير الانتخابي وعلى حياد السلطات العمومية والدينية والتي تتمسك بعدم إظهار أي انحياز أو تمنح أي معاملة تفضيلية لفائدة المترشحين، عكس الخواص أو المؤسسات التجارية الذين لا يُخفون تأييدهم واختياراتهم، وإن كان قد تأتت لي معاينة تراجع الملصقات ذات الطابع السياسي على واجهة المتاجر بـ*فريمان* مقارنة بالانتخابات السابقة وخاصة اقتراعات 1996 التي قمت بملاحظتها. وذلك على الأرجح لأن التجار لا يريدون المخاطرة باستعداء جزء من زبنائهم[22].

يتمثل المشترك الآخر بين المقاطعات الأربعة، في طابعها الجغرافي والاجتماعي المركب. التقطيع الانتخابي من الأبجديات في فن السياسة وتمارسه بشكل شائع الأنظمة الغربية الأكثر ديمقراطية. وكون اللجوء إليه يعتبر قاعدة أيضا في *الجمهورية الإسلامية*، لا يؤشر بالضرورة على طابعها الديموقراطي، لكن في نفس الوقت لا يكفي لتسفيه عملياتها الانتخابية ويكفي تسجيل الأمر وحسب. فسواء كانت هنالك نية "التلاعب" أم لا، فوزارة الداخلية رسمت مقاطعات تتضمن خطوط انقسامات متنوعة، والتي يستغلها الفاعلون السياسيون. فمثلا تضم الدائرة الانتخابية *كاشان* المدينتين المتنافستين *آران* و *بيدگل*، وتشملان حوالي عشرة آلاف نسمة، وهما متباعدتان بستة كيلومترات، حيث تم تحويلهما إلى محافظة في 1996، وهما تنازعان مدينة *كاشان* في الاستثمارات الصناعية والمنشآت العمومية: أثار تحديد الجماعتين الترابيتين نزاعا عقاريا حول ثلاثة آلاف هكتار تقريبا من الأراضي الأكثر إثارة للأطماع، في مدينة *مشكات*، وهو نزاع لم يجد طريقه للحل إلى اليوم. تضم كذلك مقاطعة *فريمان* مدينة *سرخس* التي تعتبر منطقة حرة، عند الحدود مع *تركمانستان*، وتشتد المنافسة بين الحاضرتين نظرا لصعود المكانة التجارية المنجمية والصناعية للثانية في الوقت الذي تحولت فيه الأولى إلى مدينة مضجع في فلك *مشهد*. يرتكز التقسيم فيما يخص مقاطعة *تربت جام*، على التعايش بين أغلبية سنية وأقلية شيعية. وتضم مدينة مهمة أخرى *تايباد*، التي لها انشغلاتها واهتماماتها الخاصة. وأخيرا تأوي مقاطعة *قزوين* "*سلجوقيين*" متحدثين بالتركية حسب ما ينعتون به أنفسهم، و*الموتيين* المتحدثين بالفارسية.

الجدول 3: عدد رجال الدين المنتخبين في الانتخابات التشريعية الإيرانية 1980–2016

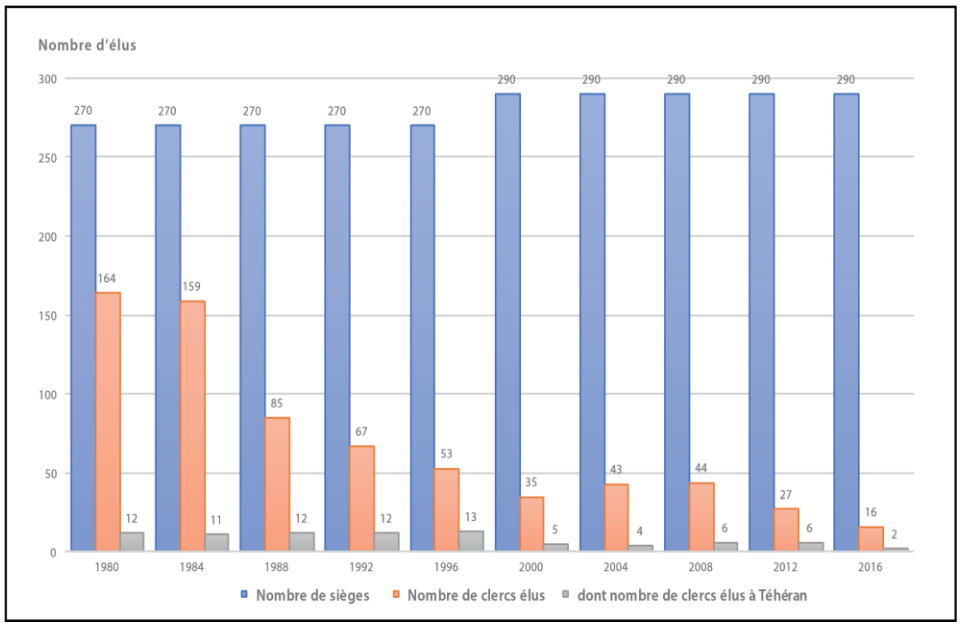

[22] الحجة التي يتدرع بها التجار من أجل رفض الملصقات هي المحافظة على نظافة الواجهات والمدينة. من جهة أخرى، هناك نكتة متداولة، مفادها أن السلطات قد طلبت من العائلات الامتناع عن عرض صورة أقاربهم المتوفون خلال الحملة لتجنب تصويت الناخبين لصالحهم عن غير قصد، كما حدث في الاقتراع السابق.

الجدول 4: عدد النساء ورجال الدين المترشحين في الانتخابات التشريعية الإيرانية 1980–2016

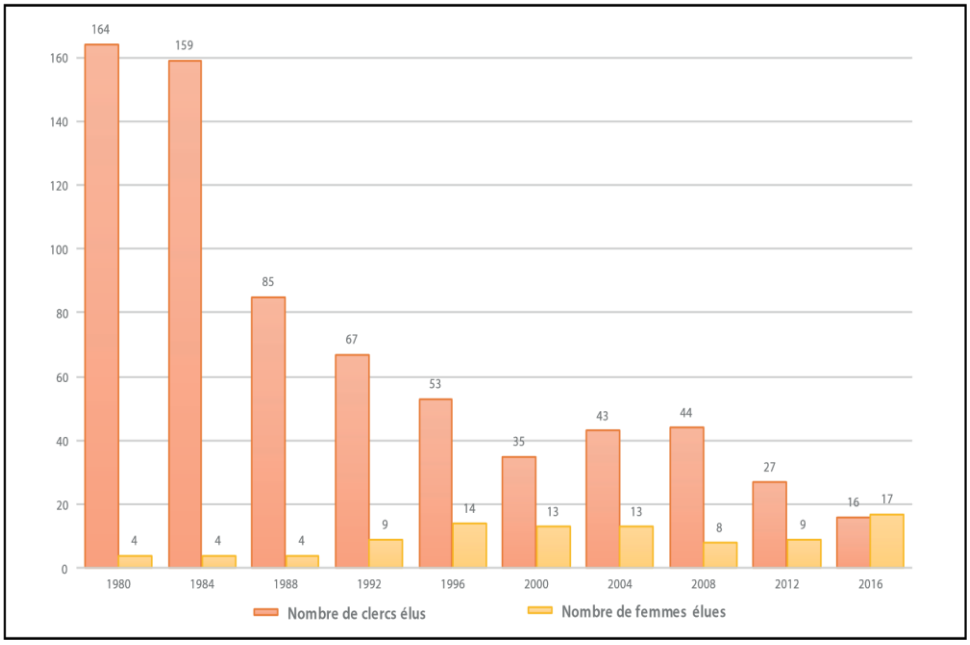

تكمن إحدى تجسيدات هذه التوترات الداخلية للمقاطعات المذكورة، في الجدل حول تسميتها. تعتمد التسمية الرسمية لوزارة الداخلية اسمي مدينتيهما الرئيسيتين: مثلا، *فريمان/سرخس*، أو *تربت جام/تايباد*. لكن في الميدان، لا يتوانى المترشحون وأنصارهم عن ذكر المدن الأقل أهمية الأخرى، حتى وإن تشاجروا حول ترتيبها.

يشكل كل واحد من هذه التقاطبات نزاعات وموارد تعبئة انتخابية ممكنة والتي قد تستثمر في السيطرة أو التعبئة السياسيتين حسب الفاعلين والظروف. وهذه التقاطبات لا تتنافى مع انقسامات أخرى مبنية على المداخيل الاقتصادية، التعليم، الانتماءات المهنية، الدينية أو غيرها. لكنها تنحو إلى إعطاء هيكلته للتنافس الانتخابي. لقد عزز الطابع المركب للمقاطعات، انكماش النقاش السياسي على ما هو محلي، وإخضاع اصطفاف الأطراف على الصعيد الوطني لهذا البعد المحلي. في نفس الوقت، تساءل هذه التقاطبات مدى وجاهة الانقسامات التي يتم التركيز عليها. فعلى هذا النحو، توجد جسور عدة بين السنة والشيعة في "*تربت جام*" سواء في مجال المصاهرة، العلاقات التجارية، الدين والتعليم. فالشيعة يزورون الأضرحة السنية في بعض المناسبات الصوفية ويقومون بدفن موتاهم في نفس المقابر كما يفضلون إرسال أبنائهم لحفظ القرآن لدى معلمين من السنة حيث يعتبرون أن طريقة نطق هؤلاء للعربية أسلمويحرصون على إيداعهم مدارس سنية ذات سمعة رفيعة محليا. كذلك لا يجب المبالغة في أهمية العامل اللغوي: فمهما كانوا ناطقين بالتركية، فإن "*سلجوقيي*" *قزوين* يبدون تميّزهم بالنسبة *للآذريين* التركيو اللسان أيضا، غير أنه يُنظر إليهم كعثمانيين.

تتعلق نقطة مشتركة أخرى بين المقاطعات الأربع، بشروط قبول أو رفض المترشحين من طرف *مجلس صيانة الدستور*، والتي أفرزت بعض الغموض، الإحباط، الطعون، وإعادة التركيب. ودفعت بالبعض، *الإصلاحيين* أساسا، إلى مساندة مترشحين من تيارات مغايرة وفق معايير محلية. من الواضح أن الانزياح نحو بعض هذا الإقصاء راجع إلى اعتبارات سياسية على المستوى الوطني، أي إلى رغبة *المحافظين* والذين يهيمنون على مجلس *صيانة الدستور*، في إبعاد أكبر عدد ممكن من المترشحين *الإصلاحيين* عن المنافسة. فحسبما صرح به هؤلاء، فقد تم إقصاء 90% من بينهم على المستوى الوطني[23].

غير انه ما عدا هذه الحالات ذات الطابع السياسي المحض، فإن جزءا من الملفات قد تم رفضها في الغالب لأنها لا تستوفي الشروط الموضوعية التي يفرضها القانون على مستوى التعليم مثلا (انظر أسفله).

[23] http://fa.euronews.com/2016/01/19/iran-parliamentary-election

مسطرة انتقاء المترشحين للانتخابات

حسب الفصل 28 من القانون الانتخابي لسنة 1985 والمراجع عام 1999، والمتعلق بالانتخابات التشريعية، فشروط الترشيح سبعة:

1- أن يكون مؤمنا ملتزما بالإسلام؛

2- أن يحمل الجنسية الإيرانية؛

3- الولاء للدستور ولمبدأ ولاية الفقيه؛

4- أن يكون حائزا على الماستر أو ما يعادله على الأقل؛

5- ألا تكون له سوابق عدلية؛

6- أن يكون بحالة جسمانية سليمة؛

7- أن يكون عمره 30 سنة على الأقل، و76 سنة على الأكثر.

بطبيعة الحال الأقليات المسيحية واليهودية والزرادشتية، غير ملزمة بالشرط الأول. لكن على المترشحين المنتمين إلى هذه الطوائف أن يكونوا مؤمنين ملتزمين بشعائر دينهم. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل مراعاة البرلمانيين الأوائل في عهد الجمهورية، الذين هم مناضلين ثوريين لكن لا يتوفرون بالضرورة على شهادات عليا، ويصعب إقصاؤهم من اللعبة الانتخابية، تم إقرار كون الولاية البرلمانية تعادل شهادة جامعية، وأن نظام المعادلة هذا يمكن مراكمته من ولاية إلى أخرى. فالولاية الأولى تعادل الباكالوريا أو الإجازة وتعادل الثانية الماستر، إلخ. (عدد من ثوار سنة 1979 في الأقاليم، لم يكونوا يتوفرون على الباكالوريا).

حسب الفصل 48 من القانون الانتخابي، فإن اعتماد المترشحين يطرح على وزارة الاستعلامات، المدعي العام، مكتب تسجيل الحالة المدنية والأنتربول. ويتعين على هذه الجهات أن تجيب بقبول ملف الترشيح او رفضه خلال الخمسة أيام الموالية للتوصل بلائحة المترشحين من طرف وزارة الداخلية أو مصالحها المحلية.

ولا يجوز ترشح المسؤولين الساميين في الجمهورية، سواء المدنيين أو العسكريين أو حتى الاقتصاديين مالم يستقيلوا من مناصبهم على الأقل ستة أشهر قبل الانتخابات (الفصل 29 من قانون الانتخابات). ويمنع مدى الحياة، ترشح رموز النظام السابق، كبار الملاكين العقاريين الذين استحوذوا بدون وجه حق على الأراضي الموات كالأراضي الرعوية، الأعضاء في أحزاب أو منظمات محظورة، "الفاسدين" وغيرهم من الزنادقة (الفصل 30 من نفس القانون).

يجب أن يتوصل المترشحون بقرار وزارة الداخلية عشرة أيام بعد انتهاء أجل تقديم الترشيحات. ترسل السلطات المحلية في غضون أربعة وعشرين ساعة القرارات المتخذة من طرف مختلف المصالح التنفيذية والإشراف داخل الوزارة. ويمكن لمن استبعد ترشيحه أن يقدم طعنا داخل أجل أربعة أيام. ويتم اتخاذ القرار النهائي في الأسبوع الموالي.

يجرى انتقاء المترشحين من طرف *مجلس صيانة الدستور* بشكل موازي، حيث لم يتم إرساء هذه المسطرة إلا منذ سنة 1992. وقد قام المجلس سنة 1991 من تلقاء نفسه، بتوسيع اختصاصاته معتبرا أن "الإشراف على الانتخابات، حسب الفصل 99 من الدستور، أمر استباقي". ما يعني أنه اعتبر أن من سلطته التدخل بمقتضى خبرته وخلال مختلف أطوار المسار الانتخابي، انطلاقا من تقييم الترشيحات حتى أداء المنتخبين للقسم.

قبل هذا التاريخ، كان يسود الصمت إن لم نقل التوافق، حول إجراء فرز أولي للمترشحين، والذي كان محدودا إذا ما قارناه بما نلاحظه اليوم، وإن كان قد استهدف وقتها أعضاء حركة التحرير الوطني *لمهدي بازرگان* أحد الوجوه التاريخية للمعارضة الوطنية والإسلامية وأول وزير أول للجمهورية. لم يصبح فرز *مجلس صيانة الدستور* مكثفا إلا منذ سنة 2004 عقب الحركة الطلابية لسنة 1999 وفوز *الخاتميين* في انتخابات سنة 2000.

تسود اليوم، في نهاية المطاف، قناة مزدوجة للمصادقة. هكذا تقوم وزارة الداخلية ب"تأييد الصلاحية"، ومجلس صيانة الدستور ب"إحراز الصلاحية". وبصيغة أخرى، تراقب وزارة الداخلية مدى استيفاء المترشح للشروط القانونية، بينما يمنحه مجلس صيانة الدستور صك الملاءمة والشرعية الثورية، الجمهورية، الأخلاقية والدينية أو, يرفض ذلك. حسب المادة 4 من قانون الانتخابات، يمكن أن تجرى المسطرة الوزارية التي تنطلق خمسة أشهر قبل الاقتراع في غياب ممثلين عن *مجلس صيانة الدستور*.

أصبح *مجلس صيانة الدستور* يبث في ملفات الترشيح على ثلاثة أوجه: يقبلها أو يرفضها اعتمادا على شروط موضوعية، أو يعلن عن رفضها لعدم استكمال الملف. من بين 12000 ترشيح سنة 2016، تم قبول 42%، إلغاء 30% من الملفات غير مكتملة، ورفض 25%. ويبدو أن 3% المتبقين قد تخلوا عن الترشح (HTTP://WWW.EBTEKARNEWS.COM/?NEWSID=32267).

يجب أن ندرك أن الأسباب وراء الترشح هي، في غالب الأحيان، محلية ولا يمكن اختزالها في الصراع بين التيارات على المستوى الوطني. ففي بعض الأحيان لا يتوهم الناس إمكانية الفوز عبر الصناديق. المهم بالنسبة إليهم هو أن يؤكد مجلس صيانة الدستور ترشيحهم، وأن يقوموا بحملة كيفما كان الحال من أجل كسب رصيد من الاعتراف الاجتماعي الذي يعتبرونه أساسيا من أجل أنشطتهم التجارية، المهنية، الجمعوية أو الدينية. باختصار فالمشاركة في المنافسة الانتخابية تعتبر عنصر تميّز اجتماعي وتساهم في تشكيل الوجاهة المحلية. ومن وجهة النظر هاته، يمكننا الحديث عن منطق انتقائي على أساس القدرة الضريبية للجمهورية الإسلامية: أكيد أن هذه العتبة تنتج الاقصاء، غير أنها تتحدد جزئيا من الأسفل، بمبادرة من الفاعلين المحليين أنفسهم.

والآن سوف نستعرض المقاطعات الأربع من أجل اكتشاف المنطق الاجتماعي للسلوكيات الانتخابية التي يقوم عليها الاقتراع التشريعي 2016.

كاشان/ آران / بيدگل

تفتخر مدينة *كاشان*، مركز مقاطعة *كاشان/آران/بيدگل*، بتاريخها الممتد على سبعة آلاف سنة بأصولها *العلوية*– أوائل أتباع علي الذين لجأوا إليها فور اغتياله–، بشهرتها ك"دار المؤمنين"، بجمال معالمها التي من بينها ضريح أبو لؤلؤة قاتل الخليفة عمر، والذي أصبحت زيارته ممنوعة حرصا على التقريب بين المذاهب، وقد تم تحويل هذا الضريح إلى مقر قيادة قوات الأمن، كما تفتخر هذه المدينة بغنى صناعتها التقليدية. اقتصاديا، استفادت *كاشان*، من استثمارات صناعية انطلاقا من نهاية الثمانينيات، وذلك في خمسة عشر منطقة يشتغل بها 30000 عاملا، لا سيما في صناعة الصلب، صناعة السيارات، النسيج وصنع ماء الورد. واستفادت كذلك من إنشاء مطار لم تظهر منفعته إلا في يونيو 2016، تاريخ افتتاح خطين جويين نحو *مشهد* وجزيرة كيش؛ كما استفادت من افتتاح الطريق السيار الرابطة بمدينة *قم* وإن كانت حركة السير لا تبرر إقامتها؛ ومن تأسيس جامعة. تتوفر المدينة على مؤهلات سياحية حقيقية. وباختصار، لم تعد تلك المدينة الجميلة النائمة كما كانت في السبعينيات من القرن العشرين. اجتماعيا، المدينة محافظة لدرجة أنه لا تستطيع المرأة أن تتجول دون ارتداء *الجادور*، الشكل الأكثر تقليدية للحجاب، علما أن الأمر يتعلق بتقليد استحدث في القرن العشرين؛ فالممثلة *فاطمه معتمدآريا* تعرضت للسب وتم استقبالها ببرودة بمناسبة نقاش حول فيلم *يحييسكوتنكرد* (يحيى لم يختر السكوت)، خلال شتاء 2015-2016، قبيل الانتخابات بحجة أن أنشطة اللهو واللعب غير مرحب بها في "دار المؤمنين".

فيما يخص الجانب الديني، فالأمور تبدو أكثر تعقيدا. من جهة، يهيمن رجال الدين *المحافظون* على الحياة السياسية والاجتماعية للمدينة، لكنهم انخرطوا بعزم منذ بداية الستينيات في التعبئة الثورية خلف *الإمام الخميني*. وإلى غاية اليوم، لازالوا يتوفرون على مسؤوليات داخل مؤسسات الجمهورية: لا سيما *آية الله امامي كاشاني*، عضو *مجلس صيانة الدستور* منذ سنة 1981. من جهة أخرى، على رجال الدين في *كاشان* أن يسايروا حيوية *"الهيئات"*، والتي تعود لها دائما كلمة الحسم في حال الخلافات والتي تُروج أحيانا لتعبيرات بدعية في العبادة. وهذا هو الشأن بالنسبة لأداء مجالس العزاء ذائعي الصيت، لكن لا يَنظر إليهم دائما رجال الدين بعين الرضى. وكذلك بالنسبة للمنشد جواد ذاكر المنحدر من مدينة *خوي*، وبالتالي تركي اللسان، والذي فرض نفسه خلال سنوات التسعينيات كأحد أبرز نجوم الإنشاد الديني على رأس مجموعة *كاشانية*، مجانين الحسين، والتي كان أعضاؤها يظهرون عراة الصدر في مجالس عزاء البلد مرتدين قلائد الكلاب ومقلدين النباح في رمزية للخنوع للإمام الحسين، وسط حشود من الشبان الذين يلطمون على صدورهم في طقس جدير بالملاهي الليلية، ليسامح الله على هذه المقارنة[24]. كان أسلوبه في تسريحة الشعر واللباس يثير جمهوره. أصيب بسرطان بالحنجرة، وفقد شعره، فلم يتردد المعجبون به في حلق رؤوسهم وارتداء قبعات كتلك التي كان يستعمل. أثارت وفاته سنة 2006 تأثيرا عميقا على الرغم من القيود التي قررتها السلطات

[24] http://www.aparat.com/v/8WPpg

بمناسبة تشييع جنازته، ولا سيما منع دفنه داخل ضريح *قم*. ولا يزال المعجبون به لحد اليوم يترددون بكثافة على مدفنه بمقبرة أبو حسين في *قم*. لقد جدّد جواد ذاكر صنف المديح كليا، حيث أدخل عليه إيقاعات وترتيبات جديدة، وأبدع كلمات جديدة، واعتمد الكورال، وطور تعبيرات جسدية مثيرة ولجأ إلى فن الخشبة، ومزج بين هذا الصنف من التعبد بموضة الشباب. منع من عرض فعالياته في مدن مختلفة، لا سيما في *طهران*، الأمر الذي لم يكن تصوره ممكنا في *كاشان*. لايزال إرثه حاضرا بالمدينة بفعل أصدقائه، كالحاج رضى هلالي، سيد علية مومني، كربلائي حميد عليمي، جواد مقدم[25]. هكذا يتأرجح الحقل الديني في المقاطعة بين مجتمع مدني ورع يميل إلى التمرد والتجديد، مكوَّن من شبكات وهيئات، وبين مؤسسة دينية محافظة تماما.

الخارطة 2: المناطق التي تمت فيها الدراسة

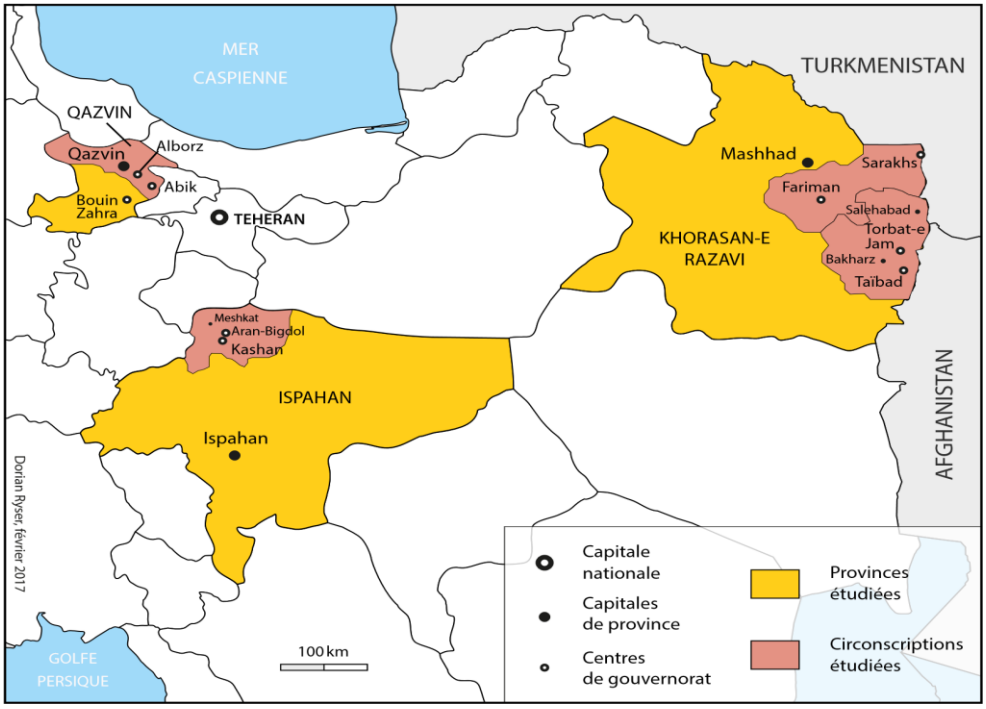

مثّل هذه المؤسسة منذ زمن بعيد، خطيب الجمعة وممثل *ولاية الفقيه*[26]، *آية الله سيد مهدي يثربي* الذي عينه *آية الله الخميني* صيف 1979، والذي كان الزعيم السياسي الحقيقي للمدينة حتى وفاته سنة 2006. مارس سلطته على اللعبة الانتخابية، وكذلك في تطوير المدينة، ما أضر بمصالح *آران* المدينة المنافسة وجعل الأغنياء يستفيدون. هكذا عمل على تمرير الطريق السيار عبر *كاشان*، واهتم بإنشاء حي جامعي وحسّن من توزيع الماء الصالح للشرب. من سوء حظه أن ابنه كانت له ميولات إصلاحية ما أبعده عن خلافة والده بغض النظر عن أي اعتبار جمهوري. على أي حال، يجب الإشارة أن *مرشد الثورة*، *علي خميني*، هو من عيّن شخصيا *عبد النبي نمازي* كخطيب جمعة جديد، وهو أمر غير اعتيادي بالنسبة لمدينة ثانوية ك*كاشان*. ربما أراد أن يظهر سيادته بعد خمسة وعشرين سنة من زعامة محلية عينها *الإمام الخميني*، أو تفادي نشوب حالة صراع بين عدة متنافسين، أوربما تغليب تصور إسلامي جمهوري وسياسي بشكل أكبر مما كان يجسده *آية الله سيد مهدي يثربي* من تصور قروي (وتجاري). مهمة تنظيم الانتخابات ترجع إذن، منذ 2016، ل*عبد النبي نمازي*. لكن الموارد السياسية والشرعية الانتخابية التي يتوفر عليها تقل أهميتها عن تلك التي كانت عند سلفه، وذلك ربما بسبب تعيينه من طرف *مرشد الثورة*. فمما له دلالة مثلا إقامة صلاة العيد في محلين مختلفين في آن واحد غداة انتهاء رمضان 2007، علما أنها مناسبة ترمز إلى وحدة المسلمين! ما هو مؤكد هو استمرار شبكات *آية الله يثربي*، وولاءها جزئيا لابنه الذي اشتغل إلى جانبه لسنوات. الأمر هنا ليس اعتراضا على سياسية *طهران* أو *المرشد* بقدر ما هو حرص على استقلالية *كاشان* وازدهارها، حسب منطق تفاضل الأقاليم وعواصمها والذي نسجله على مستوى البلد، دون أن يؤدي هذا إلى المس بوحدة هذا الأخير.

خلق هذا التغيير في الوضع المحلي فرصة ل*لآرانيين* الذين تمكنوا عام 2012، من انتخاب برلماني من صفوفهم على الدائرة، حيث حصدوا 1200 صوتا

[25] https://www.youtube.com/watch?v=MOrnL8DyGcA

[26] مرشد الثورة.

في *كاشان* (من أصل 49000 صوت)، مستغلين الانقسام داخل صفوف اليمين بين *المحافظين* و*الأحمدينجاديين*. وفي سنة 2016، اتفق *المحافظون* على مرشح مشترك، *سيد جواد سادات نژاد* المنحدر أيضا من *آران*، من أجل تفادي فوز مرشح *جبهة المقاومة* ذات الميول الأحمدينجادي. وبالفعل فاز *سادات نژاد*. بعيدا عن تجاذب التيارات، يبقى الهدف من المناورات إيجاد توافق بين مصالح *كاشان* الإدارية والعقارية وبين مصالح غريمتها، مع مراعاة المكانة التاريخية للأولى، والطموح في التحرر من وصاية *أصفهان* وذلك عبر تشكيل محافظة جديدة مستقلة بذاتها، وهو الحلم الذي كان سيهدده ربط *آران* بمحافظة *قم*، والذي كان يطالب به جزء من الساكنة المتدمرين من هيمنة *كاشان*.

الرهان الحقيقي للمشاورات الانتخابية هو إعادة إنتاج الطبقة السائدة *الكاشانية* وتفردها بممارسة السلطة على الصعيد المحلي، ولو على حساب بعض التنازلات الانتخابية؛ يعني ضمان مشاريعها الاقتصادية، وإن كان على حساب استغلال مبالغ فيه لليد العاملة بما فيها النساء والأطفال[27]؛ مواصلة اغتنائها بفضل التحرير الاقتصادي، وإن تحت غطاء التعاونيات، "القطاع الرابع"[28] والإحسان؛ الاستمرار في الولوج إلى القروض البنكية وإن بتناسي تسديد الديون السابقة؛ إبقاء سيطرتها على قنوات استيراد المواد الأولية للنسيج من الهند والصين، وإن عبر التهريب والغش. الكلمة الأساسية في هذا المجال هي "الانتماء المحلي". الواقع المجرد هو استمرار سيطرة عدد محدود من أسر الأعيان حتى بعد قطيعة الثورة، بدءا بأسرة *اليثربي*.

تربت جام/تايباد/صالح اباد/باخرز

في مقاطعة *تربت جام/تايباد/صالح اباد/باخرز*، تمّ انتخاب *جليلرحيمى جهان آبادى* تحت لواء الائتلاف المسمى *زنده بيل* نسبة إلى الشيخ الصوفي *احمد جامي* المعروف بـ*جامي الزنده بيل* (الحكيم) (1048–1141)، والذي يرقد في ضريح المدينة. هو سنّي، محسوب على *تيار إعادة البناء*، رئيس الجامعة – الإيرانية – الحرة (*دانشگاهآزاد*) في كابول، وبالتالي هو من دعاة التقريب بين المذهبين السني والشيعي. لا يعتبر فوز مرشح سنّي مفاجأة في حد ذاته بما أنهم يشكلون الأغلبية في المقاطعة، كما رأيناه سابقا، ويتحكمون في المجلس البلدي للمدينة. لكن الطريقة التي مرت بها الحملة الانتخابية تبين أن المسألة المذهبية لم تكن منطلق ومنتهى الحملة. بالتأكيد كانت أغلبية الشيعة تفضل التصويت لصالح النائب المنتهية ولايته *غلامرضا اسداللهى محافظ* وشيعي، مقدمين انتماءهم الطائفي على انخراطهم لصالح تيار سياسي: يظهر أن عدة أنصار من *التيار الإصلاحي* و*تيار إعادة البناء* ساندوه، على الأقل إلى غاية ثلاثة أيام قبل موعد الاقتراع. هذا الميل هو جزء من سياق يمكن تفسيره من حيث هيمنة النخب والمؤسسات الشيعية على المنطقة. العامل والمحافظ شيعة، والسنة مقصيون أصلا من الجيش ومن قوات الأمن: هناك طبيبة نسائية سنّية، كانت ترأس المجلس البلدي لـ*تربت جام* والتي سوف نتحدث عنها لاحقا، لا تتوفر على اعتماد *مؤسسة الإمام للإغاثة*، ما يحرمها من عدد لا يستهان به من المريضات واللواتي لن يتم تعويضهن إن ذهبن عندها. كذلك قامت *الجمهورية الإسلامية* بإنشاء *مصلّى* بمدخل المدينة، وكأنها تريد أن تبرزه وفي نفس الوقت أن تركّز على أن سلطته خارجية بالنسبة للواقع السوسيولوجي للحاضرة وإن كانت في الواقع مسائل عقارية هي التي تفسر بلا شك هذا الاختيار.

لكن إذا نظرنا إلى الأمر عن قرب، فإن العامل السنّي غير معبّر في حد ذاته، على الأقل كما قد يُظن لأول وهلة: فهو يخفي تنوعا اجتماعيا كبيرا وعددا لا يستهان به من الخلافات السياسية. أعلى سلطة دينية سنية في *تربت جام* هو *المولوي*[29] *شرف الدين جامي الأحمدي* المدعو *حاجي قاضي*، خطيب الجمعة لأهل السنة بالمدينة المسؤول عن محكمتهم المدنيّة لأمور الأحوال الشخصية، القيم بالوراثة على ضريح *جامي الزنده بيل*، يقال أنه قريب من *المرشد*، والذي قامت *الجمهورية الإسلامية* بتعزيز سلطاته على *المولويّين* الآخرين، وإن كان هذا الأمر يُغضبهم، كما هو الحال بالنسبة لـ*تايباد*. بالإضافة إلى ذلك، فالضريح يقدسه الشيعة كما السنة. وقد تم الإضرار بالمصالح الانتخابية للقيم على الضريح من طرف أهل طائفته، على الرغم من سلطته التقليدية في هذا المجال. في المجتمعات القبلية، و*تربت جام* واحد منها، تعود الاختيارات السياسية إلى أولئك الذين يمكن أن ننعتهم بكبار الناخبين، أي الزعامات الدينية و/أو العشائرية. غير أن الأمور لم تجر على هذا النحو في 2016، ما يؤشر على علمنة الناخبين السنة. هذا وقد عززت الانتخابات، لا سيما منها الخاصة بالبلديات سنة 1999، خصوصيتهم حين جعلت من الضريح مكانا مميزا لتعبئتهم السياسية. في خريف 2015، اجتمع نحو ثمانمائة شخص نافذ يمثلون القوى الاجتماعية والأحياء من أجل تكليف مائة وستة عشر من الأعيان مهمة اختيار مرشح وحيد لرابطة *الزنده بيل*، ومراقبة عمله المقبل عبر *"البرلمان المحلي"* الذي سوف يشكلونه حيث سيتوجب عليه اطلاعه بانتظام عن عمله. لقد كان وراء هذه المبادرة المترشحون المحسوبون على *تيار إعادة*

---

[27] Z. Karimi, « Hozour-e mohâjerin-e afghâni dar san'at-e farsh-e dastbâf-e kashan » (la présence de l'immigration afghane dans l'artisanat du tapis à Kashan), Goft-o-gou, n° 50, 1386/2007, pp. 99-117.

[28] يميز دستور 1979 بين القطاع العام، القطاع الخاص والقطاع التعاوني بالنسبة لاقتصاد إيران. وقد أفرز التحرير الاقتصادي والخوصصة منذ التسعينيات "قطاع رابع"، على مساحة التماس بين القطاعات العام، التعاوني والخاص. انظر:

F. Adelkhah, *Les Mille et une frontières de l'Iran. Quand les voyages forment la nation*, Paris, Karthala, 2012.

[29] لقب يحمله المسؤولون الدينيون السنّة.

*البناء الاصلاحيون*الذين لهم على العموم مستوى دراسي جيد وخبرة في العمل السياسي والإداري الحديث وخاصة المنتمون لـ*حزب المشاركة* لـ*محمد رضا خاتمي* شقيق رئيس الجمهورية السابق. كان يمكن أن تعتبر ردا على نداء *المرشد* للمترشحين، أن يتفادون المبالغة في التنافس والمصاريف خلال الحملة الانتخابية، وهي توصية رأينا آثارها على تشكيل تحالف محافظ بين أعيان *كاشان* و*آران– بيدگل*، والتي يستسيغها المترشحون أنفسهم حيث إن إمكاناتهم المادية محدودة و من مصلحتهم تقاسم التكاليف. بفعل التنازلات ورفض ملفات الترشيح من طرف *مجلس صيانة الدستور*، أربعة عشر مترشحا فقط من بينهم امرأة من أصل ثمانية عشر متسجل، كلهم سنّة، تقدموا أمام الناخبين الكبار لائتلاف *زنده بيل*.

المترشحون الشيعة الثلاثة والعشرون الذين أجازهم *مجلس صيانة الدستور* (من أصل سبعة وثلاثون أودعوا ملف ترشيحهم) قاموا من جهتهم بحملات مستقلة عن هذا الائتلاف، حيث كان خمسة من بينهم في المقدمة. إن الأحداث تتحدث مرة أخرى عن نفسها. لو كان المنطق المذهبي محدِّدا، لتكتَّل المترشحون الشيعة وراء واحد منهم من أجل محاولة صد المرشحين السنة. حيث كان لهذا الأمل أن يكون معقولا إذ التزم *المولوي جامي* الصمت ولم يعلن دعمه المرشح السنّي الذي اختاره الناخبون الكبار لائتلاف *زنده بيل*. والسبب أنهم استبعدوا ابنه ووضعوه في المرتبة الثانية!

إذا كان العامل الطائفي لا يساعد على فهم نتائج الانتخابات، فما هي التفسيرات الوجيهة؟ السبب الأول يستحق أن نُذكر به رغم وضوحه يتعلق بالنوع. فهيأة الناخبين الكبار لا تضم إلا عددا ضئيلا من النساء. إن المترشحة الوحيدة، الطبيبة النسائية *هوران احمدي* المتمتعة بشهرة كبيرة في مهنتها، إحدى أولى النساء السنيات الطبيبات وهي منتخبة سابقة بالمجلس البلدي، لم تحرز على أي صوت رغم شعار حملتها القوي: "أنا من أتى بأطفالكم إلى الدنيا"، ما يحيل على أنهم مدينون لها وأنها جديرة بالثقة. مع هذا، يتعين الإشارة إلى أن الانتخابات تمنح النساء بمن فيهن السنيات، فرصا للتأثير في حياة المدينة، حيث كنَّ جد نشيطات داخل جبهات مساندة المترشحين وتم انتخابهن مرارا في المجالس البلدية.

الجدول 5: عدد النساء المنتخبات في الانتخابات التشريعية الإيرانية 1980–2016

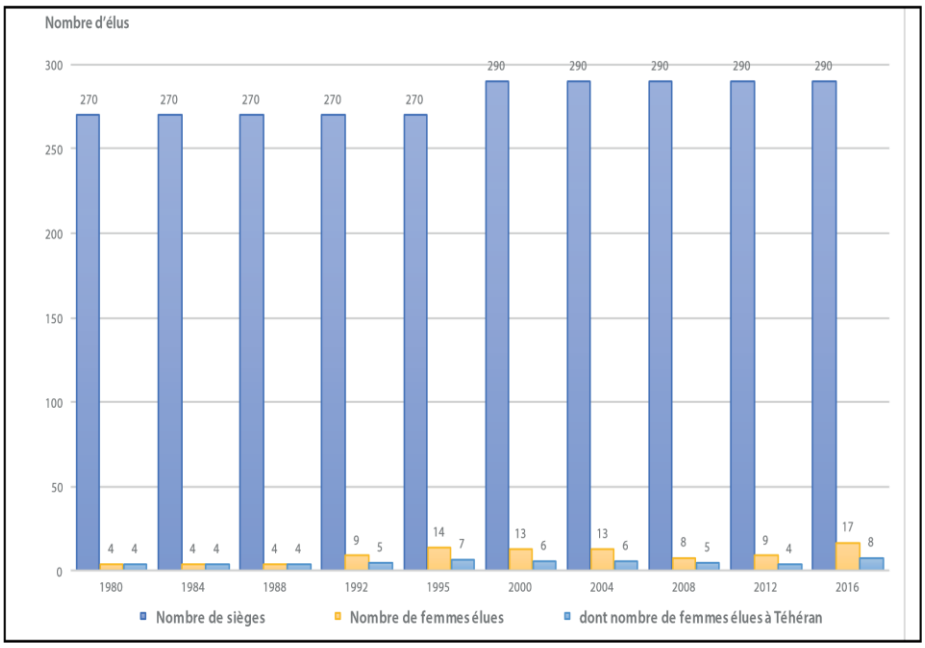

نقطة أخرى جديرة بالإشارة، هي الطموح الشخصي للمترشحين، بالإضافة إلى حظوظ تأكيد الترشيح. البعض فضل المحاولة في أماكن أخرى، بناء على عوامل طائفية بطبيعة الحال – اعتبر شيعة *تربت جام* أن مقاطعات أخرى قد تكون واعدة أكثر، لا سيما مقاطعة *مشهد* التي تضم عدة مقاعد ولكن ذلك تم أيضا لعوامل أخرى. فقد تصدى مجلس صيانة الدستور لعدة ترشيحات مهمة، بغض النظر عن العامل الطائفي. هكذا، رفض ترشيح المنتخب المنتهية ولايته، الشيعي *غلامرضا اسدالهى* قبل أن يتم إعادة قبوله في آخر لحظة. *حسين سلجوقي* الشيعي الذي لعب دورا محوريا في استدعاء الثمانمائة شخصا نافذا في ائتلاف *زنده بيل* المكلفين باختيار كبار ناخبيهم والذي كان يطمح إلى الترشح، لم يُقبل ملفه من طرف *مجلس صيانة الدستور*. وفي بعض الأحيان يغلب الانتماء المحلي على الانتماء الطائفي: يبدو أن الزيارة التي قام بها *المولوي عبد الحميد من زاهدان* في عز الفترة الانتخابية، ، أحرجت أهل السنة بـ*تربت جام* والذين لا يعترفون له بأي سلطة سياسية.

على مر مختلف محطات المسار الانتخابي، كانت الحلقة الميكرو–محلية محددة، وهذه نقطة يجب التركيز عليها. بالفعل، تضم خانة فئة السنة تنوعا بشريا وتاريخيا مختلفا يسم مجال مقاطعة *تربت جام*. في إطار حركات السكان الضاربة جدورهم في التاريخ، تشمل هذه الأخيرة على سبيل المثال لا الحصر: بعض *الهزاراه* السنة، يدعون *ايماق* (يختلفون عن *بربر فريمان*، *الهزاره* الشيعة الذين فروا مثلهم من اضطهادات عبد الرحمن نهاية القرن 19)؛ *هزاراه* سنة آخرون، يدعون *نداي* والمستقرون بالحي الذي يحمل نفس الاسم ب*تربت جام* معظمهم مزارعون ومنهم *صولت السلطنه* زعيم آخر ثورة عشائرية كبيرة ب*خرسان* عام 1941[30]؛ بعض *التركمان* المنحدرين من أوزبكستان أو من مناطق أخرى وسط آسيا، استقروا بعد سقوط *هرات* في عهد *القاجار* سنة 1857؛ *الجات* و*الفيوج* الذين قدموا من الهند، وهم من طبقة الموسيقيين والمطربين صناع العود، حرفيين متخصصين بالأساس في صناعة الأدوات الفلاحية وحلاقين، مشهورين بحبهم للعراك؛ *المروين* منحدرين من مدينة *مرو* قدموا منها في *عصر القاجار* خلال القرن 19، واستقروا بعدة مدن منها *كلاته*، *محمود آباد* أو *لنكر*؛ *الغلهات*، وسطاء محوريين في تجارة طريق الحرير منذ القدم، والمقيمين بمدينة *جام*؛ *البهلوليين*، نازحين بسبب المناخ على الأرجح إثر موجة جفاف 1968 بمنطقة *بريجند* و*زابل*، هم اليوم مزارعون حول *بلاجام* على بعد 40 كم من *تربت جام*؛ *الدريجة*، نجارين وحدادين، قدموا من الهند على عهد *نادر شاه* (1688–1747)، موسقيين كما *الفيوج*، إلا أنهم يحظون بالاحترام ويقيم عروضا في جميع أنحاء العالم؛ *الغاراي* ويتكونون من مجموعتين: *العلي بلوش* و*الكركعلي* شهيرين بعنفهم الشديد؛ وأخيرا وليس آخرا، *الخجه* أكبر عشائر أو أسر *تربت جام* الذين يزعمون أنهم من نسل *الشيخ جامي* وقاموا بنشر مبادئه الصوفية في أفغانستان، وسط آسيا والهند. يعتبرون أكبر ملاك الأراضي بالمنطقة، كوَّنوا ثروتهم من خلال حقولهم وبساتينهم، ومؤخرا عبر زراعة الزعفران. استثمروا مداخيلهم الزراعية في التجارة وهم مستقرون غرب مدينة *تربت جام* ويتحكمون في الطرق التجارية الرئيسية وفي التجارة عبر الحدود ويحرصون على تعليم أبنائهم في الجامعات.

بصفة عامة، *الخجه* أو *الأحمديين*[31] هم من يتحكم في الانتخابات، سواء على المستوى البلدي أو بمناسبة الانتخابات التشريعية. وهم من يجنون ثمارها عبر لواء التحالف *الزنده بيلي*. هم المهندسون الرئيسيون للتصويت، يعبؤون وينسقون بين القوى الاجتماعية الأخرى ويساهمون في التحكيم بين صراع التيارات. يؤهلهم تعليمهم الحديث من الاستفادة من مؤسسات الدولة والتنافس السياسي الذي تحتضنه هذه الأخيرة. بالمقابل، ارتكزت الدولة عليهم من أجل ترسيخ وجودها في الأقاليم، حتى وإن كان ذلك عبر خدمة مصالحهم وطموحاتهم بمضاعفة مجالها ووسائلها. قامت الجمهورية بفك العزلة على الأعيان المحليين بمنحهم فرصة اللعب على الصعيد الوطني. غير أن هذا الأمر خلق تمايزا بين الفاعلين وعقد المعطى. شكّل الفوز الانتخابي الذي حققه *رحيمى جهان آبادى* في 2016 مؤشرا على تقوية مصالح مختلفة، منها مصالح الأعيان العقاريين الأقل أهمية (من *الخجه*)، أصحاب المهن الحرة، الأساتذة، المثقفين، أو حتى *مولويي تايباد* الحريصين على فرض أنفسهم أمام ضريح *تربت جام*. غير أنهم بدورهم منقسمون دينيا وسياسيا – مزيج من الدخلاء الذين أكدوا استقلاليتهم عن *المولوي شرف الدين*، لكن ليس دون أن يجعلوا أنفسهم تحت لواء *الزنده بيل*. نلاحظ مجددا أن منطق العقار والوجاهة والذي يستمد قوة شرعيته من المجال، يخضع له منطق التيارات، الطوائف، الاثنيات، اللغة أو حتى الأجيال، وإن كانت اللعبة الانتخابية تفرض مسايرة كل هذه الأخيرة. لكن الأمر لم يحسم، ف*الخجه* و*المولوي شرف الدين* اللذين تأثرت وجاهتهم إثر اقتراع 2016 يهيؤون تأرهم عبر الانتخابات البلدية المقبلة، والتي لن تكون للمناطق الأخرى من المقاطعة تأثير عليها ولا سيما *تايباد*.

ما يسم أساسا مقاطعة *تربت جام*، هو طابعها الحدودي سواء من جهة اقتصادها السياسي ودورها في التجارة العالمية أو حتى شتى أصناف التهريب وكذا التاريخ القديم لتعميرها. ما يميزها أيضا هو تشابك الانتماءات والمصالح الفئوية، والذي عوض أن يشتت الساحة السياسية، يفرض مفاوضات وتكاملات لا منتهية حيث تشكل النار الذي يغلي عليها القدر الانتخابي *للجمهورية الإسلامية*.

فريمان/سرخس/احمد آباد/ رضويه

تتميز مقاطعة *فريمان/سرخس*، كما مقاطعة *تربت جام*، بكونها من المناطق الحدودية. فمدينة *فريمان* على علاقة مباشرة بأفغانستان. فمن جهة استقبلت هذه المدينة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فوجا من مجموعة *الهزارة* الشيعة نهاية القرن التاسع عشر، والذين يعرفون اليوم تحت اسم *البربر*[32]. ومن جهة ثانية فهي ترتبط بأفغانستان عبر الطريق الرئيسية التي تربط بين *مشهد*، *تربت جام*، *واسلام قلعه*، وكذلك عبر المسالك الجبلية الخاصة التي يسلكها المهرِّبون. لقد أعطى الاتجار بالمخدرات طابعا مأساويا لهذه التجارة عبر الحدود حيث شهدت الساحة الرئيسية للمدينة إعدامات علنية عديدة. بالمقابل،

[30] ينشط أحفاد *صولت السلطنه* اليوم في الأعمال، بالمدينة الجمركية *دوغارون/ اسلام قلعة*، ويقيمون على جانبي الحدود الإيرانية–الأفغانية.

[31] يحمل عموما آل خجه لقب *احمدي*، مقرون بأسماء متعددة، مثل *سرور احمدي*، *جان احمدي*، *نخل احمدي*، الخ. لكن الانتساب إلى *الشيخ جامي* يبقى المحدد الذي يمكن من التمييز بين *الاحمديين* الأصليين الأصليين، وبين المدّعين النسب *الاحمدي* الأغراب.

[32] لا ينبغي أن يكون الاسم العرقي بربري مربكا: إنه يأخذ اسم سد في مقاطعة غزني الأفغانية، من حيث قدم جزء من هؤلاء اللاجئين الذين فروا اضطهاد عبد الرحمن.

فإن هجرة الأفغان نحو هذه المقاطعة محدودة جدا، إما لأن المهاجرين "يستخْفُون" ويودعون أطفالهم لدى الأسر الإيرانية التي تربطهم بها علاقات مصاهرة، كما ب*تربت جام*، وإما لأن *البربر* سعوا إلى إبقائهم على مسافة منهم، وإن اقتضى الحال إبلاغ السلطات عنهم إعمالا بالمبدإ المتعارف عليه القاضي بأن الوافد الأخير يحاول إغلاق الباب خلفه.

الجغرافية البشرية لـ*سرخس*، المدينة التي اكتسبت هالة حين وطأها الإمام الثامن ودرس بها كذلك عدد من الشيوخ الصوفيين، والتي لعبت دورا منذ أجيال في تجارة الحرير، أصبحت مختلفة إلى حد كبير. فاستغلال حقول الغاز انطلاقا من 1962، وتعزيز مكانة المدينة منذ 1983 بفضل تشغيل آبار جديدة وتشغيل مصفاة *خانگيران* عام 1952 والتي تبعد بحوالي 30 كم عن المدينة، إنشاء خط قطار وربطه بالشبكات البين–قارية الآسيوية والأوروبية في 1996، افتتاح منطقة اقتصادية خاصة في نفس السنة (إذ لم يتح إنشاء منطقة حرة التي كان يستبعد فكرتها *واعظ طبسي* حتى لا يفقد سيطرته على الجهة لفائدة السلطة المركزية)، كل ذلك ساهم انطلاقا من الثمانينيات في تدفق وافدين غير أصليين. بيد أن هذه الطفرة الاقتصادية لم تجلب الرخاء لساكنة جد فقيرة والتي تعاني شحا في مياه الشرب وفي استشراء الإجرام والتدهور المقلق للحالة الصحية. واليوم فإن 55% من سكان *سرخس* أصلها *منزابلي*، و ثلثهم أو أكثر من *البلوش*، و10% من *العرب*. كما أن اللغة التركية شائعة الاستعمال إلى جانب الفارسية. ثلث السكان ينتمون لمذهب السنة، على خلاف *فريمان*، ذات الغالبية الشيعية، حيث ذكرى *آية الله مرتضى مطهري* لا تزال حاضرة بقوة (أحد الوجوه المحورية في الثورة الإيرانية، تم اغتياله ربيع عام 1979 على يد *جماعة الفرقان*)، وإن لم تكن لأسرته حظوة على الصعيد المحلي[33]. تتقاسم السلطة الاجتماعية في *سرخس* بين *المولويين*، المسؤلين الدينيين من السنة، و*الخان*، وكبار الملاكين العقاريين.

تستند اللعبة الانتخابية في هذه المقاطعة، والتي تضم، على وجه الخصوص مدن *فريمان* و*سرخس*، إلى هذه المعادلة. تشكل المنافسة بين هاتين المدينتين الرئيسيتين أمرا واقعا بحيث يثير الترتيب الذي يرد به اسمهما في خطابات المرشحين الجدل. غير أن بعض *السرخسيين* قد يصوتون لصالح مرشح من مدينة *فريمان* في مواجهة مرشح آخر من مدينتهم، بقدر ما يرتابون من المهاجرين *الزابلي*، مهما كان تاريخ قدومهم مستغرقا في القدم: ف*الزابلي* يُتهمون باحتلال المنطقة وينعتون ب"الاسرائيليين"! وكما سنرى، فإن *الفريماني حسين غازي زاده*، أحد الوجوه البارزة على الساحة الانتخابية منذ الثمانينيات، لم يتوان عن العزف على هذا الوتر. من جهة أخرى، يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار المقاومة القوية والعابرة للحدود لطبقة الفلاحين ب*آستان قدس*. ففي سياق ارتفاع قيمة العقار عقب الثورة، يشكل رفض هذه الطبقة أن تتحول إلى بروليتاريا فلاحية أو يتم تجريدهم من وضع مزارعين مستأجرين ويؤدوا لإدارة الأوقاف إتاوات تبدو مبالغا فيها، عاملا أساسيا في التعبئة الانتخابية ب*سرخس*. ويعتبر *محمد علي مقدري* المحرك الأساسي، الذي يعمل دون كلل على مدى الاقتراعات المتتالية عبر "*مشروع المقاومة*"، وهو عنوان كتيب قام بنشره سنة 2001 حيث يحكي عن ملحمة الفلاحين والرعاة في مواجهة سياسة إدارة الأوقاف.

تنحصر المنافسة في الانتخابات التشريعية منذ الثمانينيات بهذه المقاطعة، بين ثلاثة مرشحين: *سيد حسين حسيني*، المقرب من "*الشاهدارات*" (ملاك الآبار المياه)، والميسر للقروض البنكية لفائدة أنصاره، وقد انتخب نائبا برلمانيا سنتي 2004 و2008، وكان مدعوما من طرف *الآستان قدس*؛ *عليرضا داروغه*[34]، اسم على مسمى، ذو التوجهات المحافظة الذي يساند بالرغم من ذلك الخط الحكومي *الروحاني*، وهو عقيد سابق بقوات الأمن، مهندس ورجل قانون ومخطط حضري، أحد الملاكين الكبار منذ العهد القديم، بصفته مسير لنظام الري (*ميراب*)؛ *حسين قاضي زاده*، مناضل ثوري، شعبوي، انتخب في 1984 وفي 1988، حمل على عاتقه حفر عدة آبار في تجاهل للقانون. علاقته حساسة مع مجلس صيانة الدستور، رجل قوي داخل المقاطعة يستعين بأشخاص يستخدمهم كواجهة حينما يكون ممنوعا من الترشح.

في 2016، تم انتخاب *احسان قاضي زاده*، ابن العم غير شقيق لـ*حسين قاضي زاده*[35]. سليل أسرة *فاريمانية* مشهورة، و كان على رأسها *حاجي رئيسي*، عطار مشهور، كان يصنف في ترشيحه لـ*أحمدي نجادي*. المفارقة هي أن الإصلاحيين ساندوا *داروغه*، من الأعيان الزراعيين، من أجل التخلص من كلا

[33] ذهب *مرتضى مطهري* صغيرا إلى *قم*، وتألق خصوصا في *طهران* سنوات الستينيات والسبعينيات. انتخب شقيقه *محمد تقي* في البرلمان غداة الثورة، غير أنه لم يتألق بسبب تعاطيه المخدرات واستقال بعد سنة. ابنه *علي*، النائب البرلماني المحافظ عن *طهران*، مؤسس ومترأس اللائحة الوطنية "*صوت الشعب*"، يعيش في العاصمة ولم تبقى له أية علاقات مع *فريمان*. يمكن تفسير النفوذ المحلي المحدود لأسرة *مطهري* بأصولهم الأفغانية، *الهرّاتية أوالزابلية*، حسب الشهادات. للإشارة، ف*آية الله مطهري* ليس القيادي الوحيد في الثورة ذو الأصول الأفغانية. ف*جلال الدين فارسي*، الذي لعب دورا محوريا في الثورة، كان أيضا أفغانيا، ما جعله يسحب ترشيحه للانتخابات الرئاسية سنة 1980. يجب التذكير أن مؤسسة رجال الدين الشيعة الأفغان تعيش اليوم بين البلدين.

[34] *داروغه* يعني رئيس باللغة التركية، وإذن كذلك بالمنطقة، ويستعمل هذا اللفظ كلقب عائلي لكبار الملاك العقاريين، كما هو الحال بالنسبة لـ*خان*.

[35] *والد احسان* قاضي‌زاده هو ابن حاجي رئيسي، ولكن من زوجة ثانية، وهو ما يعني أن جدة احسان ليست هي نفسها جدة حسين. مما يضيف بلا شك عنصرا هاما إلى التنافس المعروف بين أبناء العمومة. والدة احسان هي التي أدخلت إلى المدينة مكتب نرجس، مدرسة دينية ومركز للمهدوية.

المرشحين الأحمدي نجادي وحسيني مرشح *الآستان قدس*، أمام تعذر التصويت لفائدة حسين *قاضي‌زاده*، اليساري الشعبوي الممنوع من الاقتراع من طرف مجلس صيانة الدستور بفعل مشاكله مع العدالة وسمعته الصاخبة.

المسألة الأولى المهمة بالنسبه لهاته الدائرة، مقاطعة *فريمان–سرخس*، هي أن الانتماء الأسري لا يشكل عاملا محدِّدا فوق العادة: فـحسين *قاضي‌زاده* وإحسان *قاضي‌زاده*، رغم كونهما أبناء عمومة أو ربما لأنهم أبناء عمومة، لا ينتمون لنفس الصف السياسي ولا يتبادلون القدر الكافي من المودة. النقطة الثانية التي تجدر الإشارة إليها هي أنه في نفس الوقت كل شيء مسألة عائلية بما أن هذه السلالات الثلاثة المهيمنة انتخابيا على المقاطعة منذ عدة عقود، وأن الناخبين يدلون بأصواتهم لصالح أو ضد أنساب كإسم *قاضي‌زاده* مثلا، حتى وإن اختلط عندهم حسين الشعبوي بـ*إحسان الأحمدي نجادي*، أو حتى بـ*سيد حسن قاضي‌زاده*، وزير الصحة المحافظ في الحكومة الـ*رفسنجانية* لـ*حسن روحاني*، الذي لم يكن حتى مرشحا، غير أن صيته انعكس على أبناء عمومته. فهناك أوراق اقتراع كانت تحمل اسم حسين *قاضي‌زاده*، و الذي كان قد رُفض ترشحه، احتسبت لفائدة ابن عمه *إحسان* لحظة الفرز في بعض المكاتب. الجواب الذي وصلت إليه بعد استغراب، هو "إنهم من أسرة واحدة". فمن استطاع النفاذ إلى فهم أكثر فليفعل. لكن هناك من أدرك قواعد اللعبة جيدا: فئة *الخان* و*الداروغه*، أي الوجهاء من ملاك الأراضي، الذين استطاعوا بعد الثورة كما قبلها، أن يحافظوا على مصالحهم سالمة من اللهيب الانتخابي.

قزوين/ البرز / آبيک

الدائرة الأخيرة في مجموعتنا، مقاطعة *قزوين*، تضم مدينتين أخريين، محافظتي *البرز* و*آبيك*. مدينة *قزوين* التي هي نفسها مركز اقليم، استحدث سنة 1997 على مناطق كانت تابعة لـ*طهران* و*زنجان*. وكما هو معتاد في إيران، فالساكنة تعيش على إيقاع مزيج لغوي وعرقي. فمن بين الأعرق التي تشملها، *فرس*، *أتراك*، *تات*، *لر*، *أكراد*، *شهسون*. غياب التجانس هذا يحيل على أحداث تاريخية، مثل ترحيل السكان الذي كان أمرا مألوفا عند *الصفويين*. يعدّ الإرث المعماري للإقليم من بين الأغنى في البلاد. لكن *قزوين* هي أيضا مدينة صناعية في تطور مطرد، استفادت من اللامركزية ومن قرار منع انشاء مصانع جديدة داخل نطاق مائة وعشرين كيلومترا حول *طهران*[36]. هي أيضا مفترق طرق مهم يوصل بعضها إلى النقاط المحورية الأربعة للبلاد. يهيمن على اقليم *قزوين* اجتماعيا وثقافيا، التقاطب بين الشمال وغالبيته فارسي اللسان، والجنوب الذي يتحدث أساسا بالتركية.

سياسيا، الرجل القوي في *قزوين* هو *حجة الإسلام قدرت‌الله عليخانى*، يساعده ابنه *محمد*. كما أنه من كبار المناضلين في الثورة. سجن مرتين، وكان مسؤولا عن دعم عائلات المعتقلين السياسيين بحيث لا يدعم عبر توزيع الأموال فحسب، ولكن أيضا بمنح الأراضي والبقع حتى قبل سقوط النظام السابق. هو أيضا مسؤول محلي عن *مؤسسة الإمام للإغاثة* وعن *مؤسسة الشهيد*، وهو ممثل *مرشد الثورة* لدى القوات العمومية، قام بدور ريادي في حملة إعادة البناء. غاب *قدرت‌الله عليخانى* عن الساحة بعد وفاة *الإمام الخميني*، لكنه رجع إلى واجهة الحلبة الانتخابية في خضم تشريعيات 1996. تم منعه من المشاركة في الاقتراع بعد أزمة 2009 بسبب دفاعه الحماسي عن *مير حسين موسوي* أحد المرشحين الذين لم يسعفهم الحظ في الدور الأول من الرئاسيات وأحد الوجوه الأكثر شعبية في *"الحركة الخضراء"*[37]. لا يزال يمارس تأثيرا حاسما على الدائرة، معززا بنضالاته الثورية وبعلاقاته الشخصية بـ*علي أكبر هاشمي رفسنجاني*. فقد كان مدير حملته في رئاسيات 2005 ومستشاره في الشؤون البرلمانية داخل *مجلس تمييز مصلحة النظام* (الذي يتدخل في حالة الخلاف بين *البرلمان* و*مجلس صيانة الدستور*). كما تعزز بآلياته السياسية المحلية، بما فها داخل ادارة الاقليم. في 2016، ألغى *مجلس صيانة الدستور* ترشيحي *قدرت‌الله* و*محمد عليخانى*، ولم يثنهما ذلك عن العمل حثيثا في الميدان عبر تشكيل تحالفات حول *حميده زرآبادى*، أستاذة جامعية في الهندسة الكهربائية وحفيدة *آية الله سيد جليل زرآبادى*. ترشحت تحت لواء الإصلاحيين، وتم انتخابها حيث ساهمت في تقليص مد المحافظين في الإقليم. كان من الممكن أن يصير كل شيء على مايرام في أفضل العوالم الاصلاحية. بيد أنه نشب صراع، داخل معسكر *حميده زرآبادى*، وبين عائلتي *عليخاني* و*قاسمي*. وبما أن الأوائل تركّيّو اللسان والآخرين *الوماتيين* وناطقون بالفارسية، فقراءة سطحية قد توحي أن الخلاف مرده لغوي. وفي الواقع، فإن آل *القاسمي* ساندوا *حميده زرآبادى* لأنها *الوماتية* مثلهم، وحري بها أن تجعل الهيمنة المحلية لآل *عليخاني* موضع مساءلة. غير أن المنطق السياسي هو الذي آلت له الغلبة: المنافسة بين الخاسرين في أزمة 2009، المحسوبين جميعهم رغم بعض التفاوتات كـ*رفسنجانيين*، من تيار إعادة البناء، وإلا كإصلاحيين، لكنهم متنافسين؛ تنافس الأجيال بين الحرس القديم من الأعيان والمتجسد في حقبة سيادة *قدرت‌الله عليخانى* الطويلة، و بين جيل جديد من *القاسميين* المتعاطفين مع حركة *ندى* لـ*رفسنجاني صادق خرازي*؛ التسابق حول الوظائف الإدارية المنشأة عبر تكاثر الجماعات الترابية، في خضم اللامركزية، واطفاء الطابع الاحترافي

[36] *قزوين* هي ثاني أكبر محافظة صناعية في البلاد، وراء *سمنان* شمال–شرق العاصمة.

[37] https://www.youtube.com/watch?v=DFiv361ycpQ

الترميدوري[38] على تسيير الدولة، وتصاعد مكانة القطاع الاقتصادي الرابع إثر تكاثر المناطق الصناعية.

غالبا ما يكون مرد الانقسامات السياسية إلى مثل هذا التعارض بين الأجيال أكثر منه إلى الانسجام الاديولوجي للفصائل المتنافسة. لقد برزت عائلة *قاسمي* وشبكتها على الساحة التي كانت وقتها مستحوذة من طرف بيت آخر منذ نحو ثلاثين سنة. وأتاح تعيين *سالار قاسمي* رئيسا لجامعة *بـقزوين* من طرف حكومة *حسن روحاني*، موارد سياسية في قطاع محوري باالجمهورية: التعليم. حيث مكنته تلك الموارد من منازعة احتكار آل *عليخاني*. وإن التواؤم الفصائلي بين *حسن روحاني* و*هاشمي رفسنجاني* على الصعيد الوطني والذي يوحي أنه قد يثير تلاؤما على المستوى المحلي، لم يكن له أي تأثير. من هنا، فالمفاهيم المناسبة من أجل إدراك جيد للمشهد السياسي *بـقزوين*، تبقى، البيوت/الأسر، علاقات الزبونية، القرابة والتضامن والآليات السياسية والانتخابية. بالمقابل، تظل فكرة الانتماء المحلي أقل تأثيرا مقارنة مع المقاطعات الحدودية *بـتربت جام* و*فريمان*، حتى وإن كان آل *عليخاني* وآل *قاسمي* من أصول محلية مختلفة تركية اللسان وفارسية اللسان، ويستغلون هذا الأمر. وكما رأينا، فإن الصراع مداره حول التحكم في المناصب الادارية والتمكن من الامتيازات الاقتصادية أو السياسية المرتبطة بها بدءا بالولوج إلى القروض البنكية والاستفادة من الأراضي في المدينة وأطراف المدينة – أكثر مما يدور حول الالتزام الاديولوجي – وكلا الطرفين ينتمي إلى تيار إعادة البناء الرفسنجاني.

ما يثير الاندهاش هو الصمت الذي يخيم على هذه المسألة. لقد نتج عن الحيوية الاقتصادية باقليم *قزوين* تمدين سريع وتكاثر المناطق الصناعية والتجارية والتي يكون التحكم فيها إلى حد كبير بيد من يمتلكون السلطة السياسية المحلية. فعوض التحدث عن "مبتلعي الأراضي"، نتكلم في *قزوين* "عن مبتلعي البلدات" حين يكون القصد الحديث عن المستفيدين من هاته المضاربة العقارية. النزاعات بهذا الخصوص أصبحت شائعة إلى حد أن المدعي العام *بـبوئين زهرا* مسقط رأس آل *عليخاني* في جنوب الاقليم، يحث على تنظيم دورات تكوين في القانون العقاري لفائدة القضاة[39]. ولكن في هذه الأثناء، تبقى الوليمة حصرا على أسرتين، واحدة تترأس المأدبة، والأخرى تنازعها الصدارة، ولم توسع انتخابات 2016 دائرة المدعوين.

وفي هذا الصدد، يتمتع آل *عليخاني* بميزة مقارنة. فهم يتوفرون، بالإضافة لأملاكهم العائلية، على رصيد اجتماعي احرزوا عليه عبر نضالهم الثوري. *فـقدرت‌الله عليخانى* كان يقوم بإعادة توزيع الأراضي لفائدة أسر المعتقلين السياسيين حتى قبل سقوط النظام القديم، كما ساهم في عدة أوراش التأهيل القروي في إطار حملة إعادة البناء.

غير أن النفوذ العقاري لآل *عليخاني* تتخطى قطيعة ثورة 1979. فحكاية روابطهم مع *بهزير يزدانى*، والذي كان الرجل القوي للنظام الملكي في *حصارخروان* بمنطقة *قزوين* وأحد كبار المقاولين في عهد سلالة *بهلوي*، جد معبرة. فبعد اعتقاله من طرف حكومة *ازهاري* بتهمة اختلاس الأموال والترامي على أراضي الدولة، أطلق سراح *بهزير يزدانى* يوم 10 فبراير/ شباط 1979 حيث استقر بعدها بمنفاه *بـكوستاريكا*، وتفرغ للرعي. ولم تتأثر طويلا من رحيله *الحسينية*[40] التي أنشأها في السبعينيات من القرن الماضي، والتي كان ينظم بها *تعزيات* ذائعة الصيت. لقد صارت من بين أماكن العبادة المفضلة لدى النخبة السياسية للجمهورية ولدى *الرفسنجانيين* على وجه الخصوص إن لم نقل لدى الإصلاحيين. وقد استرجعت أسرته الأراضي التي صودرت بعد مغادرته غداة الثورة. ومن الوارد أن نفوذه لعدة أوساط على الصعيد الدولي، ذو صلة بإقامة مصنع الحليب *نستله* بمنطقة *قزوين*. فشركة *نستله* توجد ضمن قائمة المعلنين بأسبوعية *تابان* التي كان رئيس تحريرها هو *محمد عليخاني*. يندرج هذا الصنف من التعاون ومن المجاملة وتبادل المصالح أو حتى من التواطؤ، ضمن التاريخ الطويل للوجاهة والملكية العقارية الذي لم يتوقف مجراه إثر قيام الثورة. من الوارد أن تكون تجربة الاعتقال قد شكلت التربة الخصبة لنشأة مثل هذه الروابط خلال سنوات السبعينات، فهذا ما يستشف على الأقل من مسار *هزير يزدانى*، وبوجه عام من تشكل النخبة الثورية على الصعيد الوطني.

خاتمة

في 1997، جعل *محمد خاتمي* من إدانة هذه الروابط والإشادة بالمجتمع المدني ودولة الحق والقانون، الموضوع الرئيسي لحملته الانتخابية. ولا بد من الاعتراف أن الولايتين اللتين قضاهما كرئيس لم تغير الواقع، كما لم تمنع من تعميق منطق القرابة والزبونية داخل الجمهورية الإسلامية. وأكثر من ذلك، نلاحظ تكريس هذا الأمر مع صعود الأجيال الجديدة، لا سيما مع الأفواج الجديدة من *الباسيج* ومأسستها الانتخابية.

[38] J.-F. Bayart, *L'Islam républicain. Ankara, Téhéran, Dakar*, Paris, Albin Michel, 2010, chap. 4, et « Thermidor en Iran », *Politique étrangère*, n° 3, automne 1991, pp. 701-714 ; J.-F. Bayart, F. Adelkhah et O. Roy, *Thermidor en Iran*, Bruxelles, Complexe, 1993.

[39] http://boinemrooz.ir/boin-news/boinzahra-news/1333

[40] مكان عبادة مكرس للإمام الحسين.

إن عددا من الأسر الكبيرة، مثل آل *عليخاني بـقزوين*، آل *يثربي بـكاشان*، آل *قاضىزاده بـفريمان*، آل *أحمدي* أو آل *خجه بـتربت جام*، تشكل قدرتهم على المحافظة على وجاهتهم عبر عدة عقود، على الرغم من الاضطرابات الثورية والجمهورية، وفي أحيان كثيرة بفضل تعبئة الشباب النقدية إلى حد ما، مؤشرا على ثقل هذا الأمر. فعند تدقيق النظر، يتبين أن الحقب المختلفة من الجمهورية كانت مواتية لاستمرارية الروابط الخصوصية. وعلى الرغم من الحماسة الوطنية، عززت الحرب مع العراق الطابع الأهلي عبر طقوس الاحتفاء بالشهداء. ومن المفارقة أن عودة السلم شكلت هي الأخرى تربة خصبة لذلك الشأن عبر انفتاح المنافسة الانتخابية. وقد شكلت الانتخابات التشريعية لسنة 1996 منعطفا رئيسيا في هذا الشأن، بتحرير الاقتصاد وتطوير التجارة الخارجية المقننة غير مهيكلة وغير القانونية، وكذا تكثيف حركات الهجرة مع بقية العالم ولا سيما مع الخليج فضلا عن انتعاش المجال الرابع وتعزيز المكانة الاقتصادية لبعض الأوقاف بدءا بأحباس *الآستان قدس*.

غير أن ترسخ منطق هذه الروابط لا يجب أن يحجب التطورات المعاكسة. فصعود الجيل الجديد ممن يعرفون *كالباسيج نيو لوك* والذين أصبحوا بعيدين إلى حد كبير مما كان عليه المجندون في الجبهة إبان الثمانينيات، قد يكون التعبير الأكثر بلاغة على المستوى السياسي. وطنيون، متعلقون بصدق بآل بيت النبي وخاصة بالحسين، أمير الأئمة، يضعون أنفسهم بكل تواضع في خدمة الآخرين سيرا على روح الفروسية التي تقتضيها *الخدمت*، يطورون علاقات صحبة رجولية في نطاق دوائر صداقة ضيقة، تحيل إلى روابط اجتماعية قريبة من *الفتوات* القديمة أو من الكشفية. إنهم يتقاسمون رؤية بطولية للحياة، مزدرين فساد النخبة. هؤلاء الشبان أو الرجال الشباب، يمثلون الجيل الثاني من الجمهورية، وهم يشكلون شبكات على الصعيد المحلي، الجهوي أو حتى الوطني. ولهم حضور ونفوذ متزايدين في المجتمع المدني وفي الأعمال وفي اللعبة الانتخابية، ويجسدون في نفس الآن منطق روابط لا تختزل في المحلية وفي رهاناتها العقارية والأسرية التقليدية وتستند إلى المحافظة على النظام وعن الشرف.

يفسر هذا التوتر بين تصلب الخطاب الاديولوجي والثوري من جهة، وبين انسيابية شتى مستويات الروابط التي تجمع الفاعلين من جهة أخرى، تلك المفارقات التي تطبع النظام السياسي الإيراني. ولا تفتأ الفصائل عن تبادل الشجب فيما بينها بحدة من جهة، ومن جهة ثانية تتداخل وتعيد تشكيل نفسها باستمرار، لترهن على قابلية الانتماءات على التبادل والنزوع إلى التوافقات المفيدة باسم المصلحة الوطنية و"شرف النظام" و"مصلحة الشعب".

كذلك، كون مسألة الملكية العقارية تطرح باستمرار قبل كما بعد القطيعة التي تشكلها ثورة 1979، والتي تشكل الانتخابات البلدية والتشريعية أحد مفاتيحها عبر مواقع السلطة السياسية والإدارية المحلية التي تتيحها، يمكن من ربط الجمهورية الإسلامية ببنية أمدها أطول من أمد النظام السياسي وأطواره المتعاقبة : بنية أو تركيبة يمكن وصفها ب"الوضع العقاري"، في إحالة على "الحالة الكولونيالية" أو "الحالة السلطوية" كما وصفهما تباعا "جورج بالانديي" و"كي هيرمي". غير أن استمرارها لا يجب أن يحجب التحولات العميقة التي عرفتها "الحالة العقارية" منذ عدة عقود. فانطلاقا من نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، تراجعت قيمة الريع العقاري أمام قيمة الريع النفطي، ما أتاح للشاه القيام بالثورة البيضاء. ومنذ الثمانينيات، تم استئناف وتيرة التعمير والمضاربة العقارية وذلك في خضم تدني قيمة النقود، والتصنيع، وعودة المغتربين إلى اللعبة،. كل هذه الأشياء غيرت الأمور بعمق. فمثلا أصبحت المناطق الصناعية أو الأراضي المخصصة للبناء تثير الأطماع أكثر من الأراضي الفلاحية التي تتآكل لفائدة الأوليين. فإصرار *قدرت‌الله عليخانى* الذي هو *خانزاده كبير* (وابن *خان*) من بين الكبار، على منتخبي *قزوين* كي يصبحوا أعضاء في لجنة الصناعة بالبرلمان يؤشر على هذا. من جهة أخرى، أصبح الأعيان الفلاحيون اليوم ممولين بشكل واسع عبرانتشار الولوج إلى المصارف في المجتمع. ومن جهة ثانية، فغالبا ما تكون قيمة الأراضي الفلاحية لذاتها أقل بكثير من كونها تتيح الولوج للقروض المصرفية ويمكن رهنها. وهكذا، فالمصارف اليوم هي أكبر مالك العقار بفعل هذه الرهون، لكن كذلك وأساسا لأنها بدورها استثمرت بشكل مكثف في العقار، في المجال الحضري كما في القروي.

يقودنا تحليل المقاطعات الأربع بمناسبة الاقتراع التشريعي 2016 إلى عدة استنتاجات ذات طابع عام.

أولا، تجعل مركزية الرهان العقاري من الانتخابات البلدية والتشريعية بلا شك، مواعيد أهم بالنسبة لمستقبل إيران من الانتخابات الرئاسية.

ثانيا، الجمهورية الإسلامية، هي "جمهورية في القرية" (*روستا*)، ويتطلب فهمها اعتماد المقترب الاثنولوجي أو الانتربولوجيا التاريخية كتلك التي شكلها الكتاب الشهير لموريس اكيلون[41] من خلال الانتخابات، لكن أيضا من خلال الجولات الرئاسية التي كانت من وصمات *محمود احمدي نجاد*، يمكن القول إنه فعلا قامت الجمهورية الإسلامية ب"النزول إلى القرية" وإلى المناطق المحرومة).

[41] M. Agulhon, *La République au village. Les populations du Var de la Révolution à la IIe* République, Paris, Le Seuil, 1979.

ثالثا، لم يعد ممكنا أن تكتفي دراسة الجمهورية الإسلامية، على إشكاليات الإسلام السياسي أو صراع التيارات بين الإصلاحيين والمحافظين. يجب أن تعيد الربط بالتقاليد السوسيولوجية، الأنثروبولوجية والتاريخية لسنوات الستينيات والسبعينيات والتي كانت تضع في قلب انشغالاتها التحولات السوسيو-اقتصادية ولا سيما المسألة الزراعية.

رابعا وأخيرا، من الواضح أن التحدي الأساسي الذي على السلطات السياسية الإيرانية رفعه هو توضيح نظام العقار، وهو شرط لازم بالنسبة للاستثمار. ذلك أن هذا الأخير يفترض من جهة، أن تكون رسوم الملكية ثابتة لا تقبل الجدال؛ ومن جهة أخرى لأنه لا يتوافق مع تكلفة المبالغة في أسعار للعقار. ومن ناحية أخرى، فإن الكارثة البيئية التي تتخبط فيها البلاد، تعزى شيئا ما لضبابية الملكية العقارية: فإذا كانت التحولات المناخية تفسر جزئيا النقص المأساوي للمياه، فتكاثر الحفر العشوائي للآبار عامل محدد كذلك.

وفي الوقت الذي بدأ فيه رحيل الرعيل الأول من المؤسسين للجمهورية عن الساحة، يبقى شبح "الحراك الأخضر" لسنة 2009 مخيما على منظومة الحياة الانتخابية. وقد تم ذلك أحيانا عن بعد نظرا لوجود عدد من قادته بالمنفى، أو غيابيا بفعل وضع أبرز قياديه، *مهدي كروبي ومير حسين موسوي*، تحت الإقامة الجبرية واللذين يعتبران من بين الزعماء التاريخيين للثورة، ويبدو الافراج عنهما معقدا حتى وإن كان جزء من الهيأة الانتخابية يصر عليه. إن نهاية جيل لا تعني نهاية نظام سياسي. لقد شكلت الانتخابات لحظات مهمة في السير نحو احترافية الحياة السياسية، بالرغم من أنها تقوي "الروابط" والخصوصيات المحلية وربما لأنها تغذيهما. فالكل يخضع لدوريتها، رجال الدين كما الآخرين، الإصلاحيين كما المحافظين، القدماء كما الوافدين الجدد، الرجال والنساء. تمثل الانتخابات بَنَدول إيقاع الحياة السياسية. إنها تعطي الإيقاع، دون أن تعطي بالضرورة الديموقراطية. لقد تحدث غسان سلامة في كتاب حول الشرق الأوسط عن "ديموقراطيات بدون ديموقراطيين"[42]. إيران إذن بالأحرى بلد الديموقراطيين بدون ديموقراطية.

ملحق

من فاز بالانتخابات التشريعية 2016؟

أقيم الدور الأول من الانتخابات التشريعية يوم 26 فبراير/شباط، والدور الثاني يوم 29 أبريل/نيسان. من بين 12123 ترشيح (بينها 1234 ترشيحات نسائية[43]، و8700 مترشحين لأول مرة)، 30% منها تم رفضها لعدم استيفاء الشروط، و25% لم يتم قبولها. بإمكان المترشحين المرفوضين ابتدائيا تقديم طعن، مآله ليس بالضرورة الفشل (خصوصا وأن الرئيس *روحاني* تدخل لصالحهم في 2016). هكذا، قام مجلس *صيانة الدستور* بقبول استئناف 1500 مترشح في 2016، لتصبح نسبة المترشحين المقبولين 55% (أي 6500)، غير أن الانسحابات كانت عديدة، وفقط 5000 مترشح خاضوا الحملة. بالقطع، عدده زاد بالثلث تقريبا بالنسبة ل2012، ولو أن *مجلس صيانة الدستور* يؤكد أنه أجاز عدد أكبر من المترشحين عام 2012[44].

يصعب تحديد نسبة المشاركة الانتخابية حيث أن إيران لا تتوفر على قوائم انتخابية. فكل شخص بلغ سن التصويت يعتبر ناخبا. على هذا الأساس، يمكن تقدير نسبة المشاركة في 61%. ويجب الإشارة إلى أنه يمكن التصويت خارج دائرته.

عقب الدور الثاني، أعلن *الإصلاحيون* أنفسهم فائزين بالاقتراع، إذ أحرزوا على 133 مقعد من أصل 2090 (95 في الدور الأول، و38 في الدور الثاني) مقابل 125 *للمحافظين* و26 *للمستقلين*، حسب تعداد وكالة الأنباء الفرنسية. حتى وإن كان هذا الاقتراع قد عزز مكانة الرئيس *حسن روحاني*، والذي هو في الواقع يمكن أن يحسب على *تيار إعادة البناء* أكثر من *الإصلاحيين*، وشكل تراجع *للمحافظين* في البرلمان، فهذه النتائج ليست واضحة كما قد يبدوا لأول وهلة. فقد اقترح بعض الملاحظين تقسيم مختلف المقاعد بين التيارات السياسية. فأساسا أي الأطراف غير متجانس حد ما قد توحي به التصنيفات مثل "*المحافظين*"، "*الإصلاحيين*" أو "*تيار إعادة البناء*".

يتكون التحالف الكبير للمحافظين (*اصولگرايان*) من التيارات التالية :

[42] G. Salamé (dir.), *Démocraties sans démocrates*, Fayard, 1994.

[43] مقابل 428 ترشيح في انتخابات 2012، أي ثلاثة أضعاف. وهو أعلى عدد ترشيحات نسائية مجل على الإطلاق. ويعزى هدا الأمر أساسا إلى الحملة الاعلامية الرائعة على ايبارت، أشهر مواقع نشر الفيديوهات بإيران ("حملة من أجل تغيير الصورة الذكورية للمجلس") والتي تحتج على ضعف تمثيلية النساء بالبرلمان، والمطالبة ب50 مقعد من أصل 290 لهن. مبادرة نسائية مستقلة، كتلك التي عرفت ب"حملة المليون توقيع"، بداية سنوات 2000، لقيت "الحملة من أجل تغيير الصورة الذكورية للمجلس" مساندة واسعة من طرف شهيندخت مولاوردى، مستشارة رئيس الجمهورية من أجل قضايا المرأة والأسرة (انظر http://ir-women.com/ spip.php?article11215et http://iran-newspaper.com/Newspaper/MobileBlock?NewspaperBlockID=107477

[44] http://www.ensafnews.com/21042

جبهة المقاومة (*جبهه پايدارى*) ل*آية الله مصباح يزدي*، والتي تعتبر منذ فترة طويلة مقربة من *محمود أحمدي نجاد*.

- حزب *مؤتلفه اسلامى* (الكوكبة الإسلامية) ل*محمد نبي حبيبي*، والمعروف تقليديا بتجذره الكبير في اوساط البازار وفي غرفة التجارة والصناعة؛

- تجمع ضحايا الثورة الاسلامية (جمعيت ايثارگران انقلاب اسلامى) لحسين فدايى؛

- تجمع أتباع الثورة الاسلامية (جمعيت رهپويان انقلاب اسلامى) لعليرضا زاكانى؛

- جبهة أنصار خط الإمام والمرشد (جبهه پيروان خط امام و رهبرى) لمحمد رضا باهنر؛

- مجموعات مختلفة تتحلق حول الجمعية الأم لرجال الدين المجاهدين، الذي يرأسه آية الله موحدى كرمانى، وحول *تجمع الأساتذة* الذي يقوده *آية الله محمد يزدي*.

تتموقع *جبهة صوت الأمة* (*جبهه صداى ملت*) ل*علي مطهري ضمن التيار المحافظ*، وذلك بالرغم من كونها لاتنتمي إلى تحالف *اصولگرايان*.

وعلى الصعيد الحكومي، فقد تولى *محمد باقر نوباخت*، المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، قيادة القائمة الانتخابية ل*حزب الاعتدال والتنمية* (*اعتدال وتوسعه*)، وقاد بعض أنصار *روحاني* لائحة *جبهة الاعتدال والعقلانية* (*جبهه اعتدال و عقلانيت*) التي تشكلت غداة انتخاب *حسن روحاني* رئيسا للجمهورية.

يتواجد *الإصلاحيون* في إحدى وعشرين مجموعة، أهمها :

- *جبهة المشاركة* ل*محمد رضا خاتمي*، شقيق الرئيس السابق للجمهورية؛

- *حزب الثقة الوطنية* (*اعتماد ملى*) ل*مهدي كروبي* الموضوع رهن الإقامة الجبرية منذ 2011؛

- *منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية* المرتبطة بمجموعة من المناضلين والمثقفين، مثل *محسن أرمين*، *مصطفى تاج زاده*، *محمد سلاميان*، *بهزاد نبوي*، وهي مجموعة نابعة من تحالف تشكل غداة الثورة، والتي سرعان ما اختطت لنفسها مهمة محاربة *الليبراليين* المرتبطين بالحكومة المؤقتة ل*مهدي بازركان*، ولأول رئيس للجمهورية، *أبو الحسن بني صدر*؛

- *رابطة رجال الدين المحاربين* (*مجمع روحانيون مبارز*)، التي أسسها *مهدي كروبي*، في عام 1987، بمباركة من *آية الله الخميني*، وذلك بعد الانقسام داخل الجمعية الأم ل*رجال الدين المجاهدين*؛

- *حزب إعادة البناء* (*كارگزاران*) والذي يتولى منصب سكرتيره العام، عمدة طهران السابق، *غلام حسين كرباسجي*؛

- *حزب العمل الإسلامي* (*حزب اسلامى كار*) ل*أبو القاسم سرحدي زاده*؛

- *الرابطة* التي تجمع بين الشبكات الاجتماعية التي دعمت "*الحركة الخضراء*"(*راه سبز اميد*)، سنة 2009؛

- *حزب الديمقراطية* (*مردم‌سالارى*) ل*مصطفى كواكبيان*؛

- *حزب تحالف الشعب الإيراني* (*اتحاد ميلت*) ، الذي تأسس قبل الانتخابات مباشرة، وأمينه العام *علي شكوري راد*؛

- *حزب ندا* (اختصارا لشعار الجيل الثاني للثورة : *نسل دوم انقلاب*) ل*صادق خرازي* (سفير إيران السابق في باريس)؛

- حركة المنظمات الطلابية لكل من "*دفتر تحكيم*" (مكتب تدعيم الوحدة) و"*ادور تحكيم*"، والتي جرى إضعافهما كثيرا منذ الحملة القمعية لسنة 2009.

عمليا، تتفاعل كل هذه الهياكل فيما بينها أو تتداخل ... أو يمزق بعضها البعض الآخر إبان إعداد القوائم الانتخابية أو عند تشكيل تحالفات (أو ائتلافات)، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي. وهكذا، مافتئ "*الاصلاحيون*" يضاعفون عدد المجالس والهيئات الأخرى الخاصة بالتخطيط للانتخابات على المستوى الوطني وذلك بهدف تشكيل القوائم الانتخابية. والتي من أهمها *لائحة الأمل* (*اميد*) وتلك الخاصة *بتيار الاعتدال* والاصلاح، المعدة بناءً على مبادرة *المجلس الأعلى للتخطيط الانتخابي* المؤسس من قبل *التحالف العظيم* (*فراگير*) . وكذا من أجل التغلب على النزاعات عشية الاقتراع. وبفضل هذه الهندسة تمكنوا من إعلان فوزهم في الانتخابات. لكن هذا النصر قد تم غالبا من خلال الالتئام مع المرشحين *المحافظين* أو *المستقلين*، أو عن طريق الدعم المتزامن للمرشحين *المحافظين* و*الإصلاحيين*، كما مارسه *مجلس تنسيق الجبهة المتحدة للإصلاحيين* في *خراسان*، حسب الدوائر الانتخابية (في *فريمان*، قام المجلس بدعم المرشح المحافظ *عليرضا داروغه*؛ وكذا مساندة مرشح *إعادة البناء*، *جليل رحيمي* في *تربت جام*، وذلك بشكل متأخر ومع الكثير من التردد). ويجد هذا الارتباك تفسيره حتما في مسألة عدم الترخيص للمرشحين الخاصين بهم، كما هو الحال في *كاشان* و*فريمان*.

وبدوره، فقد كان تحالف *المحافظين* مرنًا جدًا. ففي مدينة *مشهد* على سبيل المثال، فإن مدير لجان المحافظة التابع لـ*جبهة أنصار خط الامام* قد أصر على كون تشكيلة هذه الأخيرة، في محافظة *خراسان الرضوية*، يمكن أن تختلف عن مثيلتها الموجودة في *طهران*، حيث تُترك الحرية للمحافظات للتصرف وفقًا للنمط (*الگوی*) المحلي، كما أن تعليمات التصويت النابعة من المركز تصدر على سبيل النصيحة دون أن تكون لها صفة الالزامية. ونتيجة لذلك، فقد فضلت *جبهة أنصار خط الإمام* دعم المحافظ *عليرضا داروغه* بدلا عن مرشح آخر من التيار *المحافظ*، هو النائب المنتهية ولايته.

ولذلك فمن الصعب معرفة من فاز في الانتخابات أكثر ممن لم يفوزوا : ومن جملتهم النساء، حيث أن البرلمان الجديد لا يضم في عضويته سوى 17 نائبة من أصل 290 نائبا، والحال هذه فقد بلغ مجموعهن 9 نائبات فقط برسم الانتخابات التشريعية السابقة.

الكاتبة

فاريبا عدلخاه باحثة انتروبولوجية، مديرة بحث بالمؤسسة الوطنية للعلوم السياسية (مركز الدراسات والأبحاث الدولية). من بين مؤلفاتها: : الثورة تحت الحجاب. نساء إسلامية في إيران (كارثالا، 1991) ؛ أن تكون حداثيًا في إيران (كارثالا، 1998) و الألف حد وحد لإيران. عندما تشكل الأسفار الأمة (كارثالا ، 2012).

المراجع

REFERENCES

ADELKHAH, FARIBA (2012), *LES MILLE ET UNE FRONTIERES DE L'IRAN. QUAND LES VOYAGES FORMENT LA NATION*, PARIS, KARTHALA.

ADELKHAH, FARIBA (2016), « LA PROFESSIONNALISATION DE LA VIE POLITIQUE », *QUESTIONS INTERNATIONALES*, N° 77, JANVIER-FEVRIER 2016, PP. 56-63.

AGULHON, MAURICE (1979), *LA REPUBLIQUE AU VILLAGE. LES POPULATIONS DU VAR DE LA REVOLUTION A LA IIE REPUBLIQUE*, PARIS, LE SEUIL.

BAYART, JEAN-FRANÇOIS (1991), « THERMIDOR EN IRAN », *POLITIQUE ETRANGERE*, N° 3, AUTOMNE 1991, PP. 701-714.

BAYART, JEAN-FRANÇOIS (2010), *L'ISLAM REPUBLICAIN. ANKARA, TEHERAN, DAKAR*, PARIS, ALBIN MICHEL.

BAYART, JEAN-FRANÇOIS, FARIBA ADELKHAH ET OLIVIER ROY (1993), *THERMIDOR EN IRAN*, BRUXELLES, COMPLEXE.

BAYAT, ASEF (1997), *STREET POLITICS. POOR PEOPLE'S MOVEMENTS IN IRAN*, NEW YORK, COLUMBIA UNIVERSITY PRESS.

LAMBTON, ANN K. S. (1953), *LANDLORD AND PEASANT IN PERSIA*, LONDRES, OXFORD UNIVERSITY PRESS.

LAMBTON, ANN K. S. (1969), *THE PERSIAN LANDREFORM. 1962-1966*, OXFORD, CLARENDON PRESS.

NAJMABADI, AFSANEH (1987), *LAND REFORM AND SOCIAL CHANGE IN IRAN*, SALT LAKE CITY, UNIVERSITY OF UTAH PRESS.

SALAME, GHASSAN (DIR.) (2000), *DEMOCRATIES SANS DEMOCRATES*, FAYARD, 1994.

VALI, S. ZUBAIDA (1985), « FACTIONALISM AND POLITICAL DISCOURSE IN THE ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN : THE CASE OF THE HUJJATIYEH SOCIETY », *ECONOMY AND SOCIETY*, 14 (2), PP. 139-173.

VERLEUW, CAMILLE (1987), « L'ASSOCIATION HOJJATIYYE MAHDAVIYYA », IN B. BADIE, R. SANTUCCI (DIR.), *CONTESTATIONS EN PAYS ISLAMIQUES*, PARIS, CHEAM, 1987, VOL. II, PP. 81-117.